مُتشابِهُ القرآنِ

أ. د. إبراهيم الخولي

الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

دار البصائر

متشابه القرآن

بقلم

أ.د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي

كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر

دار البصائر

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٤/١٥٩٨١

دار البصائر

للطباعة والنشر والتوزيع

٢٢ درب الأتراك خلف جامع الأزهر

هاتف وفاكس : ٦٠٣٨٧٤٧ - ٠١٠٦٠٧٣١٨٣

بريد إلكتروني : basaaer@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الشَّغْب على القرآن العظيم، والتسوُّر على حِماه، بالالتفاف حول نصه المقدس - بُغيةَ تحريفه عن مواضعه، أو تفريغه بدعوى التأويل الباطل من معناه - بدعة العصر! وهي بدعة ضالة، وثمرة خبيثة لشجرة خبيثة هي شجرة العلمانية، التي يسعى دعاتها لإقصاء الدين عن حياة الناس، وإبعاده عن توجيهها وترشيدها وهدايتها!

و"الحداثة" هي مدخل الشيطان الذي ينطلق منه العلمانيون؛ لتحقيق ما يريدون من مناوأةٍ للدين، وحربٍ على الشريعة .. يظنون ظَنَّ السوء أن الفرصة مواتية للإجهاز على الإسلام، بـــ "علمنة" المجتمع ... أمل كاذب، وأمنية لن تتحقق!

لا مكان في المجتمع المسلم لعلمانيةٍ، ولا لحداثةٍ، تنتزع الأمة من تاريخها، وتقطعها عن ماضيها وتراثها، وتعلق مصيرها في الهواء بعد محو هويتها. أجل .. لا مكان لعلمانية ولا لحداثة ما دام القرآن العظيم باقيًا - وهو باقٍ- في عقل الأمة وضميرها ووجدانها!

ومثل هؤلاء الذين يريدون حَجْبَ نور القرآن عن المسلمين مثل من آذى نورُ الشمس عينيه المريضتين، فاتجه إليها .. ينفخ فيها ليطفئها، فزاد عينيه مرضا على مرض، وبدا للناس ممرورًا يثير سخريتهم وإشفاقهم!

"العلمانيون والحداثيون" في محادَّاتهم للإسلام، وشَغْبِهم على القرآن، أقرب إلى هؤلاء الممرورين، الذين يضايقهم نور الشمس. فهم - لجهلهم- ينفخون

فيها ليطفئوها! ألا .. فليعلم العلمانيون والحداثيون أن غاية الممرورين في إطفاء الشمس أقرب من غايتهم في القضاء على الإسلام!

إن الالتفاف حول نص الكتاب العزيز بات لعبة الحواة والمشعبذين من "الحداثيين" خدم العلمانية وسَدَنتها والمتربِّحين في سوقها!

و "الحداثيون" في عالمنا العربي والإسلامي توابع مقلدون، لا استقلال لهم، ولا أصالة! ولا إبداع ولا ابتكار! هم أتباع كل ناعق، ما إن تنطلق في الغرب بدعة - ولو كانت سخيفة أو هزيلة- إلا تلقفوها، وتغنوا بها، ورددوها كما يردد "الببغاء" الأصوات التي يسمعها، ولو لم يعقل لها معنى! ومن المضحك أنهم يروجون لبدع ماتت ودخلت المتحف في بيئتها! وهذا شأن تجار البضاعة الكاسدة في كل زمان ومكان! وشأن التوابع والمقلدين أن يتخلفوا عن مواكبة ما يحدث لمن يقلدونهم من تحولات وتغيرات، فيظلون يهتفون بحياة الملك بينما الملك قد مات، أو سقط عن عرشه وهم لا يدرون!

"الحداثيون" عندما يجترون "غثاء الحداثة"، الذي نقلوه ولم يهضموه، بينما القوم هناك تجاوزوا "الحداثة" إلى ما بعدها وإلى ما بعد ما بعدها ... وأصحابنا في جحر الضب الذي حبسوا فيه أنفسهم يكادون يختنقون بسبب فساد الهواء الراكد الملوث الذي يتنفسونه، ولم تعد رئاتهم التي اعتادت عليه وتكيفت معه قادرة على استقبال الهواء الصالح النقي!

في الغرب قفزات متسارعة من "البنيوية" إلى "التفكيكية"، إلى "العدمية العبثية".. ثم إلى عودة ومراجعة .. وتصحيح .. خطوات سريعة ونقلات متتابعة .. تتقطع الصلات بين اللاحق منها والسابق .. ثم تعود .. تصاحبها حركات نقدية جادة ..

تزن وتقدر، فتصوب وتخطئ. وتوجه وترشد، وترتاء وتستكشف في ميادين ومجالات، هي بحكم طبيعتها مفتوحة للاستكشاف والتجريب!

الأمر عندنا جد مختلف .. وجد غريب!

فالحداثيون –لأمر ما في نفوسهم– يتركون المجالات المفتوحة الواسعة التي لا يعترض عليهم غيرهم إن هم مارسوا فيها هوايتهم أو لعبتهم، أو حتى شعبذتهم! يتركون هذه المجالات .. ويأبون إلا أن يتقحموا حصن القرآن العظيم، يتسللون حول حماه، فيلقون بأنفسهم في لجة لا يستطيعون السباحة فيها؛ لأنهم لا يملكون عدة كافية، ولا أداة مسعفة، ولا منهجا قويما يعصمهم من الزلل والضلال!

والمدخل الخبيث الذي يلج منه "صبيان" الحداثة هو التلاعب بالنص، تحت ذريعة التأويل الباطل، الذي لا ضابط لــه ولا حدود! وتأويل النص حين ينطلق من القيود ويتحلل من الضوابط ينتهي بمرتكبه إلى شناعات من زيغ وجهالة، تفسد عليه أمره، وتفسد على من يتبعونه أمرهم كذلك! ودعاة "التأويلية" في بلادنا يثرثرون حول فرى وأباطيل يحاولون نشرها والترويج لها تحت أستار مختلفة يخفون وراءها غاياتهم الضالة، لكن حيلهم تتكشف، وأغراضهم تتعرى

ومهما تكن عند امرئ من خَليقةٍ وإن خالها تَخفَى على الناس تُعلَمِ!

إن القول "بتاريخية النص القرآني" وحبسه في إطار البيئة والزمان والمكان الذي نزل فيه دندنة خبيثة حول صلاحية القرآن للتطبيق، صلاحية طليقة من اعتبارات الزمان والمكان والملابسات.

والقول بأن العبرة "بالمغزى دون المعنى" دندنة حول ثبات النص وأن لــه دلالة يوقف عندها، ولا يجوز تجاوزها، ولا تعطيلها، ولا إلغاؤها.

والقول بالنظر للنص مقطوعا عن مصدره ينطوي على سعي خبيث لإسقاط قداسته، وعلى سعي خبيث للتحلل من وجوب البحث عن مراد قائله، هو دعوة مقتضية للتحلل من "إلزاميته"! والقول بأن المعول عليه في فهم النص هو المتلقي، وأن لكل قارئ الحق المطلق في تفسير النص أو تأويله حسبما يتأتى لــه هو دعوة لفوضى عارمة، وإسقاط لأن يكون للنص "دلالة" منضبطة ملزمة!

والقول بأن النص بعد نزوله وتلبسه باللغة يصبح إنسانيا لا إلهيا هو قول ببشرية القرآن، تغلفه تهويمات ورطانات لا تستطيع أن تستره!

تلك إشارات سريعة اقتضاها المقام، ولنا معها – إن نسأ الله في الأجل– كلام يقال!

۞۞۞

أما المسلمون فالأمر عندهم جد مختلف!

لقد عرفوا "التأويل" واستخدموه، وطبقوه، وشاع في كلام المفسرين، والأصوليين والفقهاء، والمتكلمين، وتضمنته عنوانات "الكتب" التي ألفت حول القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأصبح مسلكا ونهجا متبعا في فهم وتفسير "آيات" من كتاب الله عرفت "بالمتشابه"، وفي فهم وتفسير أحاديث من كلام رسول الله ﷺ عرفت "بمختلف الحديث"!

ونقرر هنا:

أن القرآن العظيم هو الذي أثار قضية "التشابه" واستخدم ألفاظ: "المحكم والمتشابه" و "التأويل" وأرسى قواعد المنهج القويم لتتناول هذه "القضية" على نحو يعصم من الزلل، والشطح، والتقويم، والرجم بالظنون، والجري وراء الأوهام!

وحين نص القرآن العظيم على أن منه "آيات محكمات" و "أخر متشابهات" وقابل بين " المحكم" "والمتشابه"، وناط "التأويل" بالمتشابه، حين فعل القرآن هذا فقد حدد مجال "التأويل"، فمجاله هو "المتشابه"، أما المحكم فبمعزل عن "التأويل"، إذ ليس هو بحاجة إليه.

وحين يحاول محاول أن يعم "المحكم" بالتأويل ويطبقه عليه، يكون قد نفى عنه صفة الإحكام، وأدخله – جهلا – في دائرة المتشابه وهما ضدان لا يجتمعان!

تعميم "التأويل" وسحبه على المحكم من آيات الكتاب العزيز زيغ وسعي لفتنة، يدخل في دائرتها كل دعاوى الحداثيين .. وكل تهويمات البنيوين والتفكيكيين والتأزيليين المحدثين، وهو زيغ يضاف إلى زيغ آخر يتمثل في اتباع "المتشابه" بعد قطعه عن "المحكم" ليتثنى تأويله حسب الأهواء، وتفسيره بما يحقق الأغراض الملتاثة لمتأوليه..

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾ [سورة آل عمران: ٧].

وإذا كان "التأويل" في حقيقته يعني: الكشف عن مراد الله بما يعني الوصول من خلال التأويل إلى معنى يطابق مراد الله تمام المطابقة، إذا كان "التأويل" هو هذا .. وكان من "المتشابه" ما يتصل بحقائق "ذات الله" "وصفاته"، التي لا يحيط بها علما سواه – فإن النهج الأقوم: أن نفرض علم المراد بها إلى الله، وأن نكتفي بصرفها عما يوهمه ظاهر دلالتها مما نقطع باستحالته عليه تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [سورة آل عمران: ٧]. ومظهر الرسوخ هنا: إدراك أن "المراد" مما لا تدركه العقول ولا تتعلق به الأوهام فكان التفويض، ومعه: إدراك استحالة ما تعطيه الدلالة الظاهرة على

الله، فكان "التأويل" بصرف اللفظ عن ظاهر دلالته، وتفويض العلم بحقيقة المراد بها إلى عالمه ..

هذا منهج القرآن في تناول "المتشابه": رده إلى المحكم أولا؛ ليتبين أن ظاهره غير مراد، ثم تفويض العلم بحقيقته إلى الله أن كانت تلك الحقيقة فوق عقول البشر وإدراكاتهم!

وفي هذا المبحث الموجز: "متشابه القرآن": تناولنا هذه القضية الشائكة منطلقين من القرآن العظيم، ملتزمين طريقته والمنهج الذي أرساه، مما أتاح لنا النظر الناقد في كتابات السابقين. فحررنا مفهوم "الإحكام والتشابه"، وأسقطنا شبهات؛ وأزلنا تناقضات، ونحينا عن "المتشابه" كثيرا مما أقحم عليه وليس منه، واستخدمنا في ذلك: معايير ومقاييس أرسيناها وعولنا عليها في سبر مقولات "ومأثورات لم يثبت أكثرها أمام الاختبار بهذه المعايير!

وقد وضعنا للبحث "فهرسا" تحرينا فيه أن يكون شديد التفصيل ليعين على تتبع البحث، واستخراج ما فيه دون عنت كبير، وليساعد على استيعاب دقائقه، التي قد يغفل الذهن عن الانتباه إليها دون هذه العنوانات التي هي بمثابة تبويب وتفصيل، حال دونهما ما أملته طبيعة موضوع البحث من إفراغه إفراغا واحداً، حتى يتم تمثله "وحدة" لا انفصام بين بعضها وبعض ..

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل

د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي

حلوان في:

ربيع الثاني ١٤٢٥هـ

يونيه ٢٠٠٤م

متشابه القرآن

[١]

"المتشابه" في القرآن الكريم من الظواهر التي تتعدد جهات النظر إليها، ومن هنا كان المتشابه من القضايا المشتركة بين المفسرين، والأصوليين، والبلاغيين، تتردد في بيئات علمية مختلفة، وكل يتناولها من زاويته، وعلى طريقته، ولكن ما ينتهي إليه النظر في هذه البيئات -على اختلافها- يعود فيلتقي من حول النص القرآني المعجز أضواء كاشفة، تتضافر معا على تفسيره، وتأويل مشكله.

مشكلة المتشابه أثارها القرآن نفسه

ومشكلة المتشابه أثارها القرآن نفسه.. بطريق مباشر مرة، وبطريق غير مباشر أخرى، فحين نقرأ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [سورة آل عمران: ٧] نجدها أمام تصنيف لآي القرآن يوزعها في دائرتين: دائرة المحكم، ودائرة المتشابه.

ومقابلة المحكم بالمتشابه – على هذا النحو– في الآية قاضية بتغايرهما مفهوما لا محالة، فأخر: جمع "أخرى" مؤنث "آخر"، بمعنى "مغاير".. يقول صاحب القاموس: "الآخِر خلاف الأول.. وبفتح الخاء بمعنى غير".

وعلى هذا فاجتماع الوصفين "محكم"، و"متشابه"، وصدقهما معا على آية واحدة، أو عبارة واحدة محال! ذلك أن مؤدى التقسيم – وهو منطوق الآية – أن بعض القرآن محكم، وأن بعضه متشابه، وأن المحكم غير المتشابه ضرورة بحكم هذا التقسيم!

لكنا نقرأ في القرآن ما يجعله كله "محكما"، ونقرأ فيه ما يجعله كله "متشابها". فقول الله تعالى في سورة هود: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [آية ١] يصف القرآن جملة بإحكام آيه وتفصيلها.

وقوله تعالى في سورة الزمر: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [آية ٢٣] يصف القرآن جملة كذلك بأنه "متشابه".

ومؤدى الآيتين معا: أن القرآن كله "محكم"، وأن القرآن كله "متشابه"... وهذا تناقض ظاهر – تعالى الله علوا كبيرا– مع ما قررته آية آل عمران.

ونحن نؤمن أن ما يبدو من تعارض بين آي القرآن بعضها وبعض إنما هو تعارض ظاهري فقط، فمن المحال أن يقع فيه تعارض حقيقي بين آية فيه وآية، ذلك أن براءة القرآن من التناقض والاختلاف هي أول مجلى من مجالي إحكامه، وأول دليل على دعوى أنه من عند الله كما قال سبحانه: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: ٨٢].

ودفع هذا التعارض الظاهري إنما يتم بحمل "الإحكام" و"التشابه" في آيتى "هود"، و"الزمر" على معنيين مغايرين لمعنييهما في "سورة آل عمران" من جهة، وبحيث يمكن صدقهما واجتماعهما معا من جهة أخرى.

وقد نقل لنا ابن جرير – رحمه الله تعالى– في تفسير آية "هود" أثرين:

عن الحسن قال: ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ بالأمر والنهي، ثم فصلت بالثواب والعقاب"[1].

---

(١) جامع البيان: ١٢/ ١٢٣.

عن قتادة قال: "أحكمها الله من الباطل، ثم فصلها بعلمه، فبين حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته"[1].

وبيَّن أن تفسير "قتادة" – رحمه الله تعالى– ناظر إلى قوله – سبحانه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [سورة فصلت: ٤٢] وقد اختاره ابن جرير[2].

ونقل في تفسير آية "الزمر" أثرين:

عن قتادة قال: "﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا﴾ [آية ٢٣]: الآية تشبه الآية، والحرف يشبه الحرف"[3].

عن سعيد بن جبير ﷺ قال: "يشبه بعضه بعضا، ويصدق بعضه بعضا، ويدل بعضه على بعض"[4].

وهذه الآثار مقبولة في جملتها، لأن ما تضمنته من أوصاف للقرآن مما يمكن تعميمه على آيه كلها من جهة، وما قدمته من تفسير للإحكام والتشابه لا يجعلهما متعارضين، وإذا فلا إشكال في اجتماعهما معا وصفين للآية الواحدة من جهة، وللقرآن كله من جهة أخرى.

هذا وقد التفت الزمخشري – رحمه الله تعالى– في تفسير آية "هود" نحو الأسلوب، قال: (أحكمت آياته): نظمت نظما رصينا محكما، لا يقع فيه نقص ولا خلل كالبناء المحكم المرصف"[5].

---

(١) نفس المصدر.
(٢) نفس المصدر.
(٣) جامع البيان: ١٣٤/٢٣.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الكشاف: ٨٩/٢.

كما التفت في تفسير آية "الزمر" إلى إطلاق المشابهة بين آي القرآن بعضها وبعض بحيث ينسحب هذا الوصف (المتشابه) عليها من جميع الجوانب، لا فرق في ذلك بين ما يتصل بالمعنى، وما يتصل بالأسلوب، وما يتصل بالإعجاز، وما يتصل بالغاية من إنزاله، يقول: و"متشابها": مطلق في مشابهة بعضه بعضا، فكان متناولا لتشابه معانيه في الصحة والإحكام، والبناء على الحق والصدق، ومنفعة الخلق، وتناسب ألفاظه وتناصفها، في التخير والإصابة، وتجاوب نظمه وتأليفه، في الإعجاز والتبكيت"(١).

القرآن كله محكم، كما تصفه آية "هود"، وهو كله "متشابه"، كما تصفه آية "الزمر". وبعض القرآن "محكم"، وبعضه "متشابه"، كما قسمته آية "آل عمران".

ولا تعارض ولا تناقض في هذا، لأن التعميم في الوصف بالإحكام والتشابه في آيتي "هود" و"الزمر" يرد عليهما بمعنى غير معناهما الذي ورد عليه التقسيم في آية "آل عمران"، وعلى نحو لا يجعل منهما مفهومين متضادين يمتنع صدقهما على شيء واحد.

وهنا يظهر لنا عدم الدقة فيما أورده السيوطي -رحمه الله تعالى- عن ابن حبيب النيسابوري: في المحكم والمتشابه: قال ابن حبيب - رحمه الله تعالى-:

في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن القرآن كله محكم، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾.

الثاني: كله متشابه، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾.

الثالث: - وهو الصحيح - انقسامه إلى محكم ومتشابه، للآية المصدر بها "يعني آية آل عمران"(٢).

---

(١) الكشاف: ٣/٢٩٥.

(٢) الإتقان: ٣/٣.

إن النص على أن القول الثالث "هو الصحيح"، مقابلا بالقولين الأولين، يعني عدم صحتهما، وعدم صحتهما مرده إلى ما فيهما من تعميم لوصف "الإحكام" و"التشابه" على القرآن كله، فهذا التعميم يناقض التقسيم الذي نصت عليه آية "آل عمران".

وهذا إنما يستقيم على فرض أن معنى "الإحكام" و"التشابه" واحد في الآيات الثلاث، ولكن هذا الفرض إذا صحح الموازنة التي تضمنها النقل عن ابن حبيب [صحة القول الثالث وخطأ القولين الآخرين] فإنه يلزم عليه تعارض الآيات الثلاث وقد رفضناه.

فإذا بنيت مقارنة هذه الأقوال على تعدد دلالة "المحكم والمتشابه" فحمل معناهما في "هود" و"الزمر" على غير ما يحمل عليه في "آل عمران" -كما بينا- كانت هذه الأقوال كلها في الصحة سواء.. بل إن المقارنة بينها تصبح غير واردة؛ لأن تعميم الوصف "بالإحكام" في "هود" و"بالتشابه" في "الزمر" يكون قد بني على أساس مختلف عما بني عليه التقسيم في "آل عمران"، وهنا تتكامل الأقوال الثلاثة ولا تتعارض.

الحديث عن "المحكم" و"المتشابه" يجب أن يتناولهما على أساس "التقابل" بينهما، تقابلا يحيل اجتماعهما في آية واحدة، كما يحيل تعميمهما على القرآن كله، وهذا هو المتجه مع النظرة الصحيحة لمتشابهات القرآن، على أنها من المشكل، وعلى أنها قسيم للمحكمات من آياته.

وهنا يتعين تفسير "الإحكام" في آية "هود"، وتفسير "التشابه" في آية "الزمر" بمعنى يصح معه تعميم الوصف بكل منهما على جميع آي القرآن، وهذا يقتضي أن يكون الوصفان غير متنافيين -ليصح اجتماعهما في الموضع

الواحد- كما يقتضي أن يكون معناهما في آية "آل عمران" مغايرا لــه في آيتي "هود" و"الزمر" على نحو ما بينا، وإلا تناقضا معها.

وعلى هذا فبملكنا أن نجعل "المحكم" و"المتشابه" من قبيل المشترك، أو نجعلهما من الحقيقة اللغوية في "هود" و"الزمر"، ومن قبيل الحقيقة الشرعية في "آل عمران".

وهذا ما يبدو أن السيوطي جنح إليه، وهو يحاول الجمع بين الأقوال التي نقلها لنا عن ابن حبيب، قال: "والجواب عن الآيتين (آيتي هود والزمر): أن المراد بإحكامه: إتقانه، وعدم تطرق النقض والاختلاف إليه، وبتشابهه: كونه يشبه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز"[1]. وبين أن معنى المحكم والمتشابه -بهذا التفسير- مما يجوز تعميمه على آي القرآن كلها دون تعارض.

(١) الإتقان: ٣/٣.

[٢]

متشابه القرآن من المشكل، وهو غير المحكم. والقرآن يشتمل على النوعين، و..ا القدر مما لا يجوز الخلاف حوله.

فما مفهوم كل؟ وما الأساس الذي يبنى عليه الفرق بين مفهوميهما؟

لقد جمع "السيوطي" حشدا من النقول والأقاويل، حول معنى "المحكم" و"المتشابه" إذا محصت بدا فيها كثير من الغموض، وكثير من التداخل. وهي ملاحظة مستمرة، نخرج بها كلما تتبعنا حديث "المحكم" و"المتشابه" في البيئات المختلفة، التي عنيت بتفسير النص القرآني المعجز.

وفي تقديرنا أن كل تفسير، وكل تفرقة بين المحكم والمتشابه، لا تستند إلى معيار واضح، يتيح الفصل بينهما في إطار ما تحتمله آية آل عمران – هو غير دقيق، وتفرقة لا تؤدي إلى تمييز وفصل، بقدر ما تؤدي إلى لبس وتداخل.

وسوف نورد هنا ما تناهى إلينا من تفسيرات وآراء في "الإحكام" و"التشابه"، ثم نستخلص ما يلوح وراءها من معايير ومقاييس كانت عماد التفرقة بينهما وأساس هذه التفرقة.

وستكون البداية من شيخ المفسرين ابن جرير الطبري –رحمه الله تعالى– فهو مصدر جل ما نقل المفسرون والمؤلفون في علوم القرآن:

١– "المحكمات من آي القرآن: المعمول بهن، وهن الناسخات، أو المثبتات الأحكام. والمتشابهات من آيه: المتروك العمل بهن المنسوخات"[١].

---

(١) جامع البيان: ٣/١١٤.

هنا يعتمد "النسخ" معيارا، فالناسخ، محكم، والمنسوخ متشابه.

٢- "المحكمات: ناسخه، وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به. والمتشابهات: منسوخه، ومقدمه ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به". وقد عزا هذا لابن عباس[1] رضي الله عنهما.

وهو هنا يضيف إلى "النسخ" معيارا آخر، هو معيار "العمل"، بمعنى أن كل ما يعمل به ويطبق حكمه فهو محكم، وما لا يعمل به ولا يقتضي من المكلفين تطبيقه، إما لنسخ وإما لأنه لا يتضمن حكما يلزم العمل به، فهو متشابه.

ونحن نسلم بأن الحلال والحرام، والحدود والفرائض.. مما يعمل به، لأنها أحكام شرعية وتكاليف ألزم الله بها المؤمنين، فكان العمل بها وتطبيقها لزاما عليهم.

ونسلم كذلك بأن "المنسوخ" – متى ثبت النسخ– لا يعمل به ولا يطبق ما يشتمله من أحكام ولكن يبقى: "المقدم والمؤخر"، "والأمثال" و"الأقسام".. وهذه يكتنفها الغموض وعدم التحديد إذا طبقنا عليها هذا المعيار!

فإذا سلمنا – جدلا – أن الأقسام [يقصد بها مثل: "والشمس وضحاها" لا تتضمن بوضوح ما يستوجب عملا يطلب من المكلف أداؤه، فإن الأمثال تختلف من هذا الجانب، ففيها من العبرة التي يجب على المخاطب بالقرآن أن يستخلصها ويطبقها ما يكافئ ما في آيات الأحكام من وجوب، وحظر، وندب وكراهة، وإباحة.. إلخ.. والتفكر أعلى مراتب العبادة! بل إن "الأقسام" نفسها فيها من لفت الأنظار والأبصار إلى ما تتضمنه الأشياء المقسم بها من دلالات

(١) جامع البيان: ٣/١١٥.

على الصانع – سبحانه– وعلى سعة علمه، وشمول قدرته، وعظمة حكمته فيما أبدع، ما يكافئ ما في آيات الأحكام من ضوابط الحل والحرمة والإباحة!

٣– "المحكمات – من آي الكتاب–: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد. والمتشابه منها: ما يحتمل من التأويل أوجها"[١].

وهذا التفسير يتخذ من احتمال الدلالة وعدم احتمالها معيارا للتفرقة بين الإحكام والتشابه، وكأنه يسوي بين "المحكم" وبين "النص" في اصطلاح الأصوليين من الشافعية، حيث يعرفون "النص" بأنه "ما دل على معنى بدون أن يحتمل معنى آخر" وعرفه في المحصول: بأنه: "اللفظ الذي لا يتطرق إليه احتمال"[٢].

٤ –"المحكم: ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصل بيان ذلك لمحمد وأمته.

والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به، من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني"[٣].

وقد نقل الطبري مثالا لهذا التشابه: "ذكر موسى في أمثلة كثيرة، وهو متشابه، كله معنى واحد، ومتشابهه: "اسلك فيها" "احمل فيها"، "اسلك يدك" "أدخل يدك" "حية تسعى" "ثعبان مبين"[٤].

(١) جامع البيان: ٣/١١٦.

(٢) أصول الفقه للخضري ص ١٢٩.

(٣) جامع البيان: ٣/١١٦.

(٤) نفس المصدر.

وهذا قريب مما ذكره السيوطي: "المحكم: ما لم تتكرر ألفاظه، ومقابله: المتشابه[1]. وكأنهم رأوا في هذا التشابه الأسلوبي، حيث تتوارد عبارات مختلفة على مضمون مشترك بينهما، مما يكون سببا في خفاء الدلالة وغموضها، وهو مقياس اعتمدوه، فجعلوا ما جاء مصرفا على هذا النحو "متشابها"، وقابلوا به المحكم.

٥- المحكم – من آي القرآن-: "ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه، دون خلقه"[2].

ومعيار التفرقة هنا: إمكان الفهم والتأويل، واستحالتهما على البشر، وهو مقياس يؤخذ من آية: "آل عمران" على أحد وجهين في تأويلها.

ولعل هذا المعيار يضيق دائرة "المتشابه" ويحد منها؛ إذ يحصر المتشابه في "الغيبيات" و"السمعيات" التي استأثر الله بعلمها ..

هذه أهم المعايير التي استخلصناها من نقول ابن جرير وآرائه.

وقد أضاف السيوطي معايير أخرى:

٦- "المحكم": "ما وضح معناه. والمتشابه: نقيضه"[3].

والمعول هنا على وضوح الدلالة وخفائها.

وقد نقل عن الطيبـــي: "المراد بالمحكم: ما اتضح معناه. والمتشابه بخلافه، لأن اللفظ الذي يقبل معنى: إما أن يحتمل غيره أو لا، والثاني: النص.

(١) الإتقان: ٣/٤.
(٢) جامع البيان: ٣/١١٦.
(٣) الإتقان: ٣/٤.

والأول: إما أن تكون دلالته على ذلك أرجح أولا، والأول هو الظاهر.

والثاني: إما أن يكون مساويا أو لا. والأول هو المجمل، والثاني المؤول. فالمشترك بين "النص" و"الظاهر" هو "المحكم"، والمشترك بين "المجمل" و"المؤول" هو "المتشابه"(١).

٧- "المحكم ما كان معقول المعنى. والمتشابه بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاص رمضان بالصيام دون شعبان"(٢).

والمعيار هنا دائر مع حكمة التشريع، ظهورا وخفاء، أو وجودا وعدما.

٨- "المحكم: ما استقل بنفسه. والمتشابه: ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى المحكم"(٣).

والنظر هنا إلى استقلال اللفظ بدلالته وعدم استقلاله، وهو معيار إمكان الفهم وعدمه، مأخوذ من آية آل عمران على الوجه الآخر من تأويلها. ولكنــه -بعدُ- معيار غامض غير محرر كما سنرى.

٩- "المحكم: الفرائض، والوعد والوعيد والمتشابه: القصص، والأمثال"(٤).

والمعيار هنا ينــزع نحو الموضوعات -ليقيم الفرق على أساس من طبيعتها- ولكنه غير دقيق ولا منضبط.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٩.
(٢) الإتقان: ٣/٤.
(٣) نفس المصدر.
(٤) نفس المصدر.

١٠- المتشابهات: "الم. المص. المر. الر" وقد عزا هذا السيوطي إلى "مقاتل بن حيان"[١] وهذا يقف بالمتشابه عند فواتح السور من الحروف المقطعة.. ولو حصره فيها لضاقت دائرة المتشابه أشد مما تضيق بالقياس إلى أي معيار آخر.

(١) الإتقان: ٣/٥.

[٣]

تلكم جملة من المعايير، استخلصناها من مرويات ابن جرير ونقول السيوطـــي – وغيرهما – بعد أن سقنا عباراتهم التي تتضمنها بألفاظهم!

وإذا كان لنا أن نزن هذه المعايير – وبالتالي ما استند إليها من تفسيرات– فلا مندوحة لنا من تحديد المقياس الذي نزنها به، حتى يكون بيدنا ما يهدينا ونحن نوازن، ونناقش، ونقوم! ولسنا نرى مظنة نستقي منها هذا المقياس سوى آية المحكم والمتشابه نفسها في سورة آل عمران.

وتحليل الآية يضع في أيدينا عناصر ثلاثة، تتضافر معا في تحديد مفهوم "الإحكام" و"التشابه" وفي بيان الفرق بينها:

(أ) عنصر كمي.

(ب) عنصر موضوعي.

(جـ) عنصر أسلوبي دلالي.

فلنلق على هذه الثلاثة شيئا من الإضاءة:

أولا: البعد الكمي:

وهو أول ما نستنبطه من الآية الكريمة؛ إذ يدل نظمها: أن "المتشابه" إلى جانب المحكم قليـــل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران: ٧].

"الكتاب": يعني القرآن كله. و ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾. تفصيل لإجمال ما تضمنه لفظ "الكتاب"، فهو من باب الجمع والتقسيم ..

"الكتاب" هو المقسم، "والمحكم" و"المتشابه" قسمان فيه، تتوزع عليهما آياته. وهما -بحكم كونهما قسمين- متغايران فيما بينهما، وعلاقتهما بالقرآن نفسه علاقة البعض بكله.. ومن هنا امتنع تعميم الوصف بأي منهما على القرآن جميعه.

"المحكم" بعض القرآن. و"المتشابه" بعضه الآخر، فما هي نسبة أحدهما للآخر من حيث الكم بعد أن تساويا في بعضية كل منهما للقرآن؟

هل "المحكم" أكثر من "المتشابه"؟ هل المتشابه أكثر من المحكم؟ هل هما سواء كما ومقدارا؟

إن الآية ناطقة بأن "المتشابه" إلى "المحكم" قلة مغمورة، في كثرة غامرة!

لقد وصف الله "المحكم" بأنه (أم الكتاب). و"أم الكتاب: أصله"[1]. "وإنما سماهن "المحكمات" أم الكتاب، لأنه معظم الكتاب، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه، وكذلك تفعل العرب: تسمي الجامع معظم الشيء أمًّا لـه"[2].

قال ابن زيد: "أم الكتاب: جماع الكتاب"[3].

أم كل شيء: أصله وعماده. قال ابن دريد: كل شيء انضمت إليه أشياء فهو أم لها، وأم القوم: رئيسهم.

(١) الكشاف: ١/ ٣١٠.

(٢) جامع البيان: ٣/١١٣.

(٣) جامع البيان: ٣/١١٧.

وقال قتادة: "أم الكتاب: أصل الكتاب. وعن ابن عباس: أم الكتاب: القرآن من أوله إلى آخره. وأم النجوم: المجرة؛ لأنها مجتمع النجوم. وأم الطريق: معظمها، إذا كان طريقا عظيما –وحوله طرق صغار– فالأعظم أم الطريق.. قال الجوهري: وأم الطريق: معظمه"[1].

هذا الحشد من النقول عن أئمة اللغة وأصحابها يفصح لنا – على نحو قاطع– أن المحكم هو الأصل والمتشابه فرع، وأن المحكم هو المعظم والأكثر.. وأن المتشابه دونه في الكم وأقل. وهذه دلالة نصية أعطاها لفظ "أم"!

فإذا نظرنا في الأسلوب لمحنا: أن: "منه" ذكرت مع "آيات محكمات".. وترك ذكرها مع: "وأخر متشابهات". وهذه إشارة إلى قلة المتشابه من جهة، وإيماء إلى أنه لا يستقل عن "المحكم" من جهة أخرى. فهو في الكم أقل، وفي الدلالة لا يستقل!

قارن بين أسلوب الآية – هنا– في التقسيم وبين أسلوب آية غافر: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [آية ٧٨].

دخلت "من" على المعطوف.. حيث كان من لم يقصص الله على نبيه من الرسل جما غفيرا أكثر بكثير ممن قص علينا نبأهم. وإنما قدم "الأقل" عددا هنا، لأن المقام مقام دعوة للعبرة والتأسي والاعتبار، والتأسي والاقتداء إنما يكون بمن عرف!

ثم تأتي إيماءات السياق.. حيث نرى "آيات محكمات" في صدر التقسيم مقدمة؛ لأنها الأصل والعماد، وأم الكتاب ومعظمه.

(١) لسان العرب، مادة (أمم).

وإذا أرهفنا حِسَّنَا أكثر سمعنا من همس السياق ما لم نتبينه من قبل!

لقد أجرى الله وصف "محكمات" على "آيات".. بينما أجرى وصف "متشابهات" على "أخر".. وضعها مكان "آيات" فكانت نصا قاطعا في مغايرة "المتشابه" للمحكم، وكانت إيحاء خفيا أن "المتشابه" –من حيث دلالته المستقلة– يختلف عن "المحكم" إذ كان المحكم "آية" وعلامة بينة بنفسها على المراد منه – وليس كذلك "المتشابه" – وما دام هو كذلك فرده إلى المحكم هو السبيل، وهو النهج القاصد، وهو الذي يرده آية ودليلا وعلامة على معناه أو على معنى صحيح يتأول به لا زيغ فيه.

وهنا يظهر لنا تعميم الوصف لآيات القرآن كلها بأنها بينة.. ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٩]. هو – أي القرآن كله– آيات بينات – بما فيه "المتشابه"– بشرط أن يكون الناظر من هؤلاء: "الذين أوتوا العلم، وليس من "الذين في قلوبهم زيغ"! والحاصل أن المحكم بين بنفسه، والمتشابه بين بالمحكم.

ثانيا: البعد الموضوعي:

وهذا البعد يبدو من خلال وصف الآية لمتبعي "المتشابه" بأنهم "الذين في قلوبهم زيغ" وأن طلبتهم من وراء تتبعه –دون المحكم– إنما هي إثارة الفتنة، والتذرع بتأويل المتشابه في هذه الإثارة، وفي تغذيتها بالشبه، التي هي نتاج التأويلات الباطلة وثمرتها الآثمة. وهنا يسعنا الموقف حين نستنبط أن لصوق المتشابه وارتباطه بالاعتقاديات أقرب من ارتباطه بغيرها من الموضوعات؛ إذ هي مظنة الزيغ والضلال، ومظنة الفتن والشبه، ومسرح الأهواء والبدع والأوهام.

إن الاختلاف في الفرعيات، لا يعد زيغا، ولا يثير فتنة، وقد اختلف فقهاء الإسلام في الفروع ما شاء لهم الاختلاف، وعد ذلك اجتهادا وفقها، ولم يترتب عليه شيء مما ترتب على الخلاف حول الاعتقاديات.

وإذا نحن تتبعنا -عمليا- هذا الاتجاه الزائغ الذي دُمغ به متبعو "المتشابه"، عثرنا عليه في تلك المقولات التي ابتدعت حول آيات "الصفات"، وحول آيات "القَدَر" وما يتصل به من "الجبر والاختيار"، وحول "الغيبيات" و"السمعيات" كأشراط الساعة، والجن والملائكة، والبعث وما يتبعه من حشر وحساب وجنة ونار ... إلخ.

ثالثا: البعد الدلالي:

وفحوى هذا البعد أن دلالة "المتشابه" على المراد منه احتمالية ظنية، وأنها مع احتماليتها وظنيتها مرجوحة بالنسبة لدلالته الظاهرة وليست راجحة!

إن "المتشابه" ليس "نصا" في معناه، ولا "ظاهر" الدلالة عليه، لوجود الصارف القاطع عن ظاهر دلالته، وغياب الدليل القاطع على المراد أو المرجح لـــه.

فإذا كان المحكم قطعي الدلالة أو راجحها، وكان -بهذا- محصنا في وجه تأويلات أهل الزيغ وطلاب الفتن، فإن "المتشابه" ليس بهذه الحصانة الذاتية، ولهذا أمكن لهم أن يقتحموه بتأويلات جاهلة حينا، وضالة حينا، بعد قطعه عن المحكم الذي هو سوره الواقي لـــه من هذا الاقتحام.

تأويل "المتشابه" يجب أن يكون محكوما بطبيعة دلالته، وهي تفرض تأويله مرتين: مرة بصرفه عن ظاهره، ومرة بحمله على معنى يصح، متى كان هناك إصرار على تفسيره.

والتأويل الأول لا تَحِلَّة منه، لأنه مقتضى قول الله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [سورة آل عمران: ٧]، وهذه الكلية تحتم رد المتشابه إلى المحكم، ورؤيتهما معا دون قطع للمتشابه وعزله عن المحكم، الذي هو سياقه وقرينته بنص القرآن.

والتأويل الآخر مما تجيزه آية آل عمران، وأقول تجيزه، لا توجبه، ولا تحظره!

إن الضابط هنا.. أن لا تأويل مع قطعية الدلالة، وأن التأويل ضروري عند استحالة الدلالة الظاهرة.. وفيما بين هذين الطرفين فإن في الأمر سعة، والاجتهاد في الفهم والتفسير باب مفتوح بضوابطه.

۞۞۞

هذه الأبعاد الثلاثة، يمكن أن تتضافر معا، لتمنحنا مقياسا أكثر ملاءمة، وأكثر دقة! مقياسا، يتيح لنا أن نفرق بين "المحكم" و"المتشابه"، ونمايز بينهما على وجه أحكم، وأقرب إلى طبيعتهما، وأكثر اتساقا مع منطق كتاب الله تعالى نفسه.

وتطبيق هذا المقياس – بشعبه الثلاث- يخرج من دائرة "المتشابه" كثيرا مما أقحم عليه وليس منه، ويجهز على آراء تتردد من حوله بضربة واحدة!

إن القول بأن القرآن كله متشابه مثلا لن يكون لـــه موضع مع وجود هذا المقياس "البعد الكمي"، وإدخال "المجمل" مثلا في دائرة "المتشابه" يصبح خلطا لا يُقبل بحسب "البعد الدلالي" وإقحام "القصص" و"الأمثال" عليه مردود على من يفعله من خلال "البعد الموضوعي".

[٤]

والآن مع "المعايير" التي سقناها آنفا، نختبرها ونسبرها بهذا المقياس، على ترتيبها في الإيراد:

(أ) معيار النسخ:

إذا فحصنا عبارة "الناسخ" و"المنسوخ" دلاليا.. بدا لنا تهافت هذا المعيار؛ إذ إن العبارة المنسوخة -فيما قيل إنه منسوخ- تبـدو محكمة، منضبطة لا احتمال فيها، بل إنها لتبدو أحيانا أشد ضبطا من العبارة التي يقال إنها ناسخة لها، وأقطع منها في الدلالة على معناها!

قالوا:

الآيات الثلاث الأولى من سورة المزمل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾ [آية ١- ٤]. هذه الآيات نسختها آية المزمل الأخيرة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ﴾ الآية [آية ٢٠].

فإذا وضعنا:

﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ إزاء: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [سورة المزمل: ٢٠]. ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

بدت لنا الأولى أوضح دلالة، فالمطلوب بها: قيام نصف الليل، أو أنقص قليلا منه (الثلث) أو أزيد قليلا (الثلثين)، بدليل الآية الأخيرة نفسها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

أما الآية الأخيرة ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ أو ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُ﴾ .. فلا تبين قدر ما يقومه على نحو ما بينت الأولى، وإن كانت تقرر إجزاء أي قدر يقع من القراءة، وبالتالي من قيام الليل.

هذا على فرض التسليم بأن هنا نسخا[1].. وواضح أن الآيات الأولى لا تتطلب تأويلا – بل لعلها لا تحتمله– فإذا كان هنا شيء يدعى مما يمكن أن يسمى اشتباها فهو اشتباه في الترتيب الزمني بين الآيات نزولا.. وفي هذه الآيات بالتحديد لا اشتباه، لأن الآية الأخيرة الناسخة – فيما يقولون– تحمل الدليل على أنها المتأخرة زمنا، فكيف يدعى أنها من المتشابه؟

على أن من العلماء من يمنع وقوع "النسخ" من أصله في القرآن. والسيوطي يحصر "المنسوخ" في عشرين آية، وقد أوردها الخضري رحمه الله تعالى– وناقشها واحدة واحدة– وبين احتمالها الإحكام وعدم النسخ، واستنكر التشنيع على أبي مسلم الذي أنكر النسخ جملة ولم يستبق من الآيات في دائرة النسخ آية واحدة لا تحتمل التأويل.

ثم إن "النسخ" إنما يرد إذا ورد في آيات "الأحكام".. وهي عندنا ليست مظنة للتشابه؛ لأن الاجتهاد فيها لا ينشأ عنه زيغ ولا يبغي فتنة!

(ب) معيار العمل ووجوب التطبيق:

وهذا معيار تحكمي؛ لأنه يقوم على اصطلاح فقهي ضيق، يحصر "الأحكام" في آي معدودة، ويحصر "العمل" كذلك في نطاق هذه الآي.

فإذا نحن خرجنا من هذا الإطار الضيق قلنا:

---

(١) انظر: أصول الفقه للخضري ص ٢٥٥.

إن القرآن – كما يجب الإيمان به – يجب العمل به وتطبيقه. لا فرق في ذلك بين ما يتصل بالعقيدة، وما يتصل بالعبادات، وما يتصل بالأخلاق والآداب، وما يتصل بضوابط الحلال والحرام والمعاملات، وليس يسع المسلم أن يعطل آية من آيات القرآن أيا كان مضمونها ومحتواها!

إن العمل كما يكون بالجوارح، يكون بالقلب وبالعقل!

والأمثال التي أخرجوها – تبعا لمعيارهم – من المتشابه، لأنها لا تقتضى عملا، ولا تتضمن حكما يعمل به. هذه الأمثال تتضمن من العبر ما يرقى لأن يكون دليلا على التوحيد وهو أصل الدين كله.

لقد قالت عائشة رضي الله عنها – حين سئلت عن خلق رسول الله ﷺ – «**كان خلقه القرآن**» .. والخلق سلوك يعامل به الإنسان غيره وقال ﷺ: "**وخالق الناس بخلق حسن**» أي عاملهم معاملة حسنة.

ونحن نقرأ في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ .. إلخ [سورة الحج: ٧٣].

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٣]

وذلك تعقيبا على قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [سورة العنكبوت: ٤١].

إن الآيـــة الأولى تدعونا إلى الاستماع والإصغاء، واستيعاب ما في المثل من دلالة على قدرة الخالق وعجز المخلوق.

والآية الثانية تكشف لنا عن قيمة "الأمثال" ووظيفتها، وتدعو إلى تعقلها واستنباط مغزاها وما فيها من عبرة ! والتعقل والتفكر عمل عقلي دون ريب!

أفنقول: إن هذه وأمثالها مما يُؤمَن به ولا يُعمل به! وهي أدلة التوحيد، وبرهان الربوبية، ودليل القدرة، ومظهر العظمة؟ إن هذا هو ما أوقع عامة المسلمين في التقليد حين عطلوا فريضة التفكر والنظر!

إن تَفَكُّرَنَا وبحثنا بعقولنا في أدلة التوحيد. عمل نمارسه بعقولنا، وإيماننا بالله ورسوله واليوم الآخر ... إلخ، وتصديقنا بكل ذلك عمل نمارسه بقلوبنا، وما نؤديه من صلاة وزكاة وصيام وحج عمل نمارسه بأيدينا وجوارحنا، الكل عمل، وإن اختلف في نوعه وأداته.

وإذًا فنحن أمام أمرين:

إما أن نجعل القرآن كله محكما، لأنه يجب العمل به كله. وإما أن نسقط هذا المعيار التحكمي الذي يكاد يجعلنا نعطل أكثر القرآن عن العمل والتطبيق!

ويزيد من تهافت هذا المعيار أنه يجعل القرآن كله من المتشابه، عدا آيات الأحكام (وهي لا تزيد عن ٥٠٠ آية) وهذا ما يقف في وجهه عامل "الكم" كما بيناه، وكما تقضي به آية آل عمران.

(جـ) معيار احتمال الدلالة:

هذا المعيار يضيق دائرة المحكم بقدر ما يوسع دائرة "المتشابه" وهذا منافٍ لما دلت عليه آية "آل عمران". والبعد الكمي – في مقياسنا– يقلب القضية ويعكسها!

على أن الشافعية قد جعلوا: "المحكم" – في اصطلاحهم – أعم من "الظاهر" "والنص" بحيث يتناولهما، و"الظاهر" عندهم – ما ظهرت دلالته على المعنى الذي سيق إليه، واحتمل غيره احتمالا مرجوحا[1].

(١) أصول الفقه للخضري ص ٢٥٦.

الشافعية إذًا لا يقيمون تنافيا بين "الإحكام" و "احتمال الدلالة"، وهذا يسقط معيارية هذا المعيار.

(د) معيار تصريف القصص والأمثال بما يشبه التكرار:

هذا المعيار لا يكشف لنا عن تشابه يضاد الإحكام. فهو نوع من تصريف القول في مقامات تقتضيه لغايات تعليمية، وتوجيهية، ووعظية، يناسبها التكرار حتى تثبت في النفوس، وتستقر في الضمائر والعقول. والتكرار من قوانين التعلم في الصدارة. من هنا كان تصريف القول والأسلوب في قصص الأنبياء، تجديدا وتطرية، وتراكما لآثار العظة وتكثيفا لعبرتها - يجعل المضمون الواحد يبرز في معارض شتى وصور مختلفة، حتى ليبدو لمن يتأمل وكأن لا شيء يجمع بين هذه الأطراف، اللهم إلا أن تكون "وحدة الموضوع" رباطا يصل بين آثار المواقف، بما يجعلها يعزز بعضها بعضا.

وهنا يبدو وجه من بلاغة الأسلوب وإعجازه فأنت تجني ثمار التكرار دون تكرار!

ما أشبه هذا "التشابه" الأسلوبي بتشابه رزق أهل الجنة! ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا ۙ قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِی رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهٗا ۖ وَلَهُمۡ فِیهَاۤ أَزۡوَ ٰجࣱ مُّطَهَّرَةࣱ ۖ وَهُمۡ فِیهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥].

إن الثمار لتأتيهم في صور وهيئات، هي من التشابه بحيث يلتبس عليهم أمرها في كل مرة: ﴿هَـٰذَا ٱلَّذِی رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾. فإذا ما طعموا وذاقوا انقلب "التشابه" إلى تنوع لا مجال معه حتى للتشبيه.. ﴿وَلَهُمۡ فِیهَاۤ أَزۡوَ ٰجࣱ مُّطَهَّرَةࣱ﴾! ولا تنس أن القرآن "مأدبة الله" في الدنيا للمؤمنين!

هذا "التشابه" الأسلوبي لا يجعل من العبارات التي يرد فيها عبارات مشكلة، لا من حيث لفظها، ولا من حيث دلالتها! وبالتالي ليس مظنة لتأويلات من شأنها أن تثير فتنة، أو توقع في زيغ، كتلك التي يبتغيها متبعو "المتشابه"!

بل إن تصريف القرآن على هذا النحو - إلى جانب ما يدل عليه من بلاغة وإعجاز- طريق للتذكر، وداعية إلى التدبر: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَـٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [سورة الفرقان: ٥٠] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [سورة الإسراء: ٤١].

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: "يجوز أن يريد بـ "هذا القرآن" إبطال إضافتهم إلى الله البنات؛ لأنه مما صرفه، وكرر ذكره، والمعنى: ولقد صرفنا القول في هذا المعنى، وأوقعنا التصريف فيه وجعلناه مكانًا للتكرير.

ويجوز أن يشير بـ "هذا القرآن" إلى التنـزيل -يعني القرآن كله- ويريد: ولقد صرفنا يعني هذا المعنى في مواضع من التنـزيل، فترك الضمير لأنه معلوم"... (ليذكروا) قرئ مشددا ومخففا، أي كررناه ليتعظوا ويطمئنوا إلى ما يحتج به عليهم"[1].

إن تصريف القول في القرآن، وتقليبه في صور تختلف وتتشابه، وفي أساليب تتشابه دون تكرار خارج عن دائرة "التشابه". الأول مظنة تذكر واعتبار.. والأخير مظنة فتنة وزيغ!

إن "التشابه" إذا أطلق هنا فإنما ينتمي إلى آية "الزمر" دون آية "آل عمران".

(١) الكشاف: ٢/٢٣٤.

وبعد فإن الله تعالى وصف القرآن بقوله: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٩]. وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [سورة النحل: ٨٩] وتكفل ببيانه فضلا منه: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة: ١٩]. ثم دعانا دعوة مفتوحة لتدبره ممتنا علينا بتيسيره إياه للذكر والفهم: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [سورة القمر: ١٧] وقد يسر الله العلماء وقيض منهم من حاولوا هذا الفهم، واستطاعوا بالمنهج القاصد والاجتهاد المثابر أن يكشفوا من معاني المتشابهات -حتى "أوائل السور"- ما يزيد المؤمن إيمانا. ولن يردع الذين في قلوبهم زيغ أن نقول لهم: هذا نؤمن به ونعمل به، وهذا نؤمن به ولا نعمل به.. بل لعله أوفق أن نقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [سورة آل عمران: ٧] ثم نرد "المتشابه" إلى المحكم، ونفهمه تحت ضوئه، ما استقام لنا الفهم.

(و) معيار الوضوح والخفاء:

وهو معيار مرن فضفاض، غير منضبط!

ولعمري: إن علم البيان – جملة وتفصيلا- إنما يقوم على هذا الأساس، ويتخذ من تفاوت الأساليب في الوضوح والخفاء موضوعا لـــه.

ومؤدى هذا المعيار: أن كل ما يدخله هذا التفاوت -مما يتناوله علم البيان – في آيات القرآن يكون من "المتشابه"، وهذا يوسع دائرة "المتشابه" إلى مدى لا يتناسب مع كمه الذي قللته آية "آل عمران".

ونحن نستطيع أن نقول قولا عاما: إن كل تفسير، أو معيار، يتجه لتوسيع دائرة "المتشابه" أو يفضي إلى هذه النتيجة، ينبغي أن يراجع، ويحتاط فيه قبل

الأخذ به؛ لأنه يضعنا في مأزق أمام "الآية" التي اتخذناها إماما نهتدي به في هذه القضية، ولها كلمة الفصل فيها.

إن النص الذي نقله السيوطي عن الطيبـــي، في بيان المحكم والمتشابه، يقيم الفرق بينهما على هذا المعيار – (الوضوح والخفاء) – ومحصله: أن الواضح: ما كان قطعي الدلالة، أو راجحها على المراد منه. والخفي: ما كان ظني الدلالة سواء تساوى طرفا هذا الظن، أم كانت دلالته الظاهرة على المراد منه مرجوحة!

وبهذا يدخل "المجمل" و"المؤول" – في كلام الأصوليين– تحت "المتشابه"، كما يدخل "النص" و"الظاهر" تحت "المحكم".

لكن: أليس "الإجمال" رهينا بعدم البيان، يزول بمجرد حصوله؟ "فإذا بين بيانا شافيا بقطعي، فهو "مفسر"، وبظني، فهو "مؤول". وإن كان البيان غير شاف خرج "المجمل" من الإجمال إلى "الإشكال"، فيجوز حينئذ طلب بيانه من غير المتكلم؛ لأن بيان "المشكل" يكفي فيه الاجتهاد"(١).

مآل "المجمل" أن يصير "مفسرا"، أو "مؤولا"، أو "مشكلا".. والتفسير إيضاح كامل، لأن "المبيِّن" قطعي، و"التأويل" إيضاح نسبي؛ لأن "المبيِّن" ظني، لكنه كاف لرفع الإجمال. و"المشكل" ينتهي إشكاله بالاجتهاد والتأمل، فيعود بينا لا يشتبه فيه.

ونحن إذا دققنا النظر في هذا الموضع بدا لنا جليا أن هذه التقسيمات إلى نص، وظاهر، ومجمل، ومؤول ومشكل ... إلخ، إنما هي وليدة منهج معين..

(١) أصول الفقه للخضري ص ١٣٦.

تؤخذ فيه العبارات منفصلة عن سياقها – والقرآن كله سياق.لكل آية منه– ثم توصف وهي منفصلة بهذه الأوصاف، فتبدو غير بينة ولا واضحة، فإذا ردت إلى سياقها، وربطت ببيانها في المواضع الأخرى من القرآن، أو السنة، أو سلطت عليها أدلة العقل الصحيحة المعتبرة شرعا – زال خفاؤها ولم يعد ثمة إشكال فيها.

إن هذا المنهج الجزئي في تناول "العبارة" القرآنية وتفسيرها – هو السبب في أغلب المشكلات التي أثيرت وتثار حول دلالة نص القرآن، ولو استقام للقوم منهج كلي – في الدلالة وفي البحث عن "المعنى"، وتفسير النصوص– يتخذ من وحدة النص القرآني، ووحدة سياقه أساسا ومنطلقا، لتغيرت اتجاهاتهم في التفكير، ولجاءت نتائج تفكيرهم جد مختلفة عما جاءت عليه.

معيار الوضوح والخفاء –كما قدموه إلينا– لا يصلح فيصلا في مسألة "الإحكام" و"التشابه" وقد انتهى بالأصوليين الذين اعتمدوه فيصلا في المسألة إلى: قصر "المحكم" على "النص" "والظاهر"، وإدخال "المجمل" و"المؤول" في "المتشابه".. ثم لما ربطوا بين المجمل وبيانه عاد ما كان خفيا في البداية واضحا في النهاية، ولو ربطوا – من خلال منهج كلي– بين المجمل وبيانه لحققوا في خطوة واحدة ما آثروا تحقيقه – من خلال منهجهم– في خطوتين!

وبعد: فإن تأويل "المتشابه" – ردًّا لـــه إلى الإحكام– إنما يقوم على تخريجات أسلوبية، هي جملة وتفصيلا تطبيق لعلم البيان، و"المجاز" هو الباب الواسع الذي ينفذ منه المؤولون إلى "المتشابه" بحثا عن معناه، وحلا لإشكاله دون وقوع في متاهات الزيغ والفتنة من تجسيم وتشبيه ... إلخ، فلو سلمنا بأن "للوضوح" "إحكام" وأن "الخفاء" تشابه" بهذا الإطلاق غير المنضبط– وفقا لهذا

المعيار - لكان علينا أن نسلم بأن كل ما في القرآن من آيات، تضعها طبيعتها بين ما ينظر فيه علم البيان "متشابه".. بيد أنها من الكثرة بحيث تحيل هذا التسليم.

(ز) معيار معقولية المعنى:

وهو معيار يبدو لنا مقحما في غير موضعه!

إنه يتصل بفلسفة التشريع وحكمته! وهذا واد غير وادي "الإحكام" و"التشابه"!

لقد ضربوا المثل -وفقا لهذا المعيار- بأعداد الركعات في الصلوات، وبكون الصيام في رمضان دون شعبان.

وقالوا: مثل هذه التعبديات.. غير معقول المعنى ولا بين الحكمة لنا!

ولا شك أن هذه مقولة مبنية على نظر عقلي صرف، لا صلة له "بالإحكام" و"التشابه"! وقد ناط الله التكليف بأمره ونهيه، ولم يربطه بالحكمة أو بالمعقولية كما يريد هؤلاء!

عن معاذة - رضي الله عنها- قالت: "سألت عائشة" فقلت: «ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟! قلت: لست بحرورية! ولكني أسأل! قالت: كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة»[1].

ونحن نستطيع أن نتبين حكمة في هذه التفرقة، لكن تبين هذه الحكمة ليس شرطا لامتثال الأمر والنهي، وهذا ما حرصت أم المؤمنين -رضي الله عنها- أن تنبه إليه، سدًّا لباب فتحه الحرورية، ورأت هي أن تغلقه، درءًا للفتنة عن عوام المسلمين، على الأقل!

---

(١) رواه مسلم: ١/١٨٢.

إن سؤال: لم كانت الصلوات المفروضة خمسا ولم تكن أكثر أو أقل؟

ولم كانت الصبح ركعتين، والمغرب ثلاثا.. وسائرها أربعا؟

ولم كانت الصبح بكاملها جهرية؟ والظهر والعصر بكاملهما سريتين؟ والمغرب ثلثاها جهرا وثلثها سرا؟ والعشاء مناصفة؟

مثل هذه الأسئلة -بحثا عن المعقولية والحكمة- ليس من "الإحكام" و"التشابه" في شيء.

فإذا وقفنا أمام أعداد الركعات وجدنا الأعداد كلها سواء، من حيث الاحتمال والإمكان العقلي، كلها ممكن، وتبادل الظهر أو العصر أو العشاء أعدادها مع الفجر أو المغرب، وتبادل المغرب والفجر عدديهما – مما يبدو- في نظر العقل محتملا.

هي في نظر العقل سواء، فتخصيص بعضها دون بعض بهذه الصلاة أو تلك ينبغي أن يكون لـــه مرجح، سبب أو حكمة، فإذا لم يتبين سبب ولا حكمة يحال عليهما هذا التخصيص قالوا: غير معقول المعنى.. ومتشابه!

ونحن نستطيع أن نبين في أعداد الركعات.. وما إليها من وجوه الحكمة، القريبة والبعيدة -وقد بين العلماء من ذلك الكثير- ما يكفي ويزيد.. بيد أننا نرى أن هذه قضية مستمرة في كل جزئية من جزئيات الخلق والأمر، والإغراق فيها ينتهي بنا إلى اقتحام ما لا يجوز لنا أن نقتحمه أو نتسور عليه.

لم كانت دورة الشمس من المشرق إلى المغرب دون العكس .. والاتجاهان - في نظر العقل- سواء؟

لم كان الإنسان على هذه الصورة دون غيرها من الصور؟ وكلها ممكن ومتساو في الاحتمال؟

لم كان الصيام في رمضان دون شعبان؟ ولم كان الحج الأكبر يوم العاشر من ذي الحجة دون سواه؟

هذه الجزئيات – من جزئيات الخلق أو الأمر– إذا نظرنا إليها من جهة صدورها عن الله الخالق الآمر.. فلا معنى للسؤال عن علة أو حكمة، لأنه سؤال يدخلنا فيما ليس لنا الدخول فيه.

إن علة تخصيص الممكن ببعض ما كان يمكن أن يكون عليه.. هي إرادة الله التي لا معقب عليها؛ لأنه وحده "لـــه الخلق والأمر" وبهذا التفرد بالخلق والأمر لم يكن لنا أن نسأله: ما علة هذا الخلق؟ ولا ما حكمة هذا الأمر؟ إنه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٣]. لقد علمنا –رحمة منه– أنه "الحكيم" في كل خلقه وأمره.. وكشف لنا من أمر هذه الحكمة الكثير، فإذا خفي علينا أمر حكمته في بعض خلقه أو أمره قسنا ما لم نعلم على ما علمناه، متذكرين عجزنا وقصور عقولنا وقلة علمنا، فنقول كما قالت الملائكة: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٣٢].

وإذا أخذت هذه الجزئيات من جهة تعبدنا بها – تفكرًا وعبادة– كـــان علينا – ونحن نبحث عن حكمتها– أن نبدأ من معرفة حدودنا، وأن لنا في العلم مبلغا ليس في قدرتنا أن نتعداه .. فإذا خفيت علينا الحكمة في جزئية من جزئيات الخلق أو الأمر أحلنا ذلك على عجزنا وقصور عقلنا، وكان لنا من إيماننا المطلق بأن الله "حكيم" في كل ما يصدر عنه من خلق أو أمر– ما يكفي لأن نسلم لـــه في كل ما تعبدنا به، وإن خفي علينا أمر حكمته! وهنا يتحول موقفنا من السؤال والاعتراض.. إلى جد دائب، واجتهاد مثابر عسى أن يُفْتَحَ لنا بابٌ من العلم كان مغلقا.. أو نهتدي إلى أداة نتمكن بها من فتح هذا الباب.

وبعد: فلسنا نرى صلة بين معقولية المعنى وبين "الإحكام"، ولا بين عدم معقوليته وبين "التشابه".. فلنخرج هذا بجملته وتفصيله من هذا الحديث.

(ح) معيار الاستقلال بالدلالة:

وهذا المعيار – بدوره- غامض غير منضبط!

فالمجمل لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد منه وهو دائما بحاجة إلى بيانه، لكنه متى بين عاد "مفسرا، أو مؤولا، أو مشكلا" وقد أخرجنا ثلاثتها من المتشابه.

وإن قصد بالمتشابه هنا ما لا يستقل بالدلالة إلا برده إلى "المحكم" – كآيات الصفات ونحوها- فذاك مما يحتمل "التشابه"، لكنه لا يكشف عن "المتشابه" ولا يصفه، وكل ما يفعله أنه يبرز حاجته إلى "المحكم"، وضرورة رده إليه!

لكن: لم كانت هذه الحاجة، وهذه الضرورة؟

من الأساليب ما لا يستقل بدلالته، حيث تتوقف هذه الدلالة على ضميمة تضم إليه! وهذه الضميمة قد تكون قرينة سياقية، وقد تكون قرينة مقامية، يتوقف عليها الفهم! ولا يدخل بسبب هذا – وحده- في المتشابه.

إن دلالة "المجاز" متوقفة على القرينة، سواء جعلناها جزءًا من مفهومه، أو شرطا لـــه.. فهل يدخل "المجاز" كله في المتشابه أن كان لفظه لا يستقل بالدلالة، وكانت القرينة مما لا يستغنى عنه في هذه الدلالة؟

ومن الكنايات ما لا يفهم بعيدًا عن المقام.. وربطها به شرط حتمي لإمكان الفهم! فهل ندخل "الكنايات" في "المتشابه"، لأن لفظها لا يستقل بالدلالة مقطوعا عن سياقه ومقامه؟

(ط) المعيار الموضوعي:

هذا المعيار ينظر إلى الموضوعات، يحاول أن يصنفها إلى ما هو "محكم"، وما هو "متشابه" وقد مثلوا للمحكم بالفرائض، والوعد والوعيد .. وللمتشابه بالقصص والأمثال. ونحن نرى كثيرًا من الأمثال والقصص متضمنا "الوعد والوعيد"، وهكذا تتداخل الموضوعات ويختلط – بهذا التداخل – ما هو "متشابه" وما هو "محكم" ..

وهنا يهتز المعيار ولا يثبت!

بيد أن الربط بين موضوعات بعينها على أنها مظان "للتشابه" ربط صحيح في جوهره، وهو فحوى ما سميناه "البعد الموضوعي" في مقياسنا الذي ارتضيناه فيصلا في هذه المشكلة الشائكة.

(ي) معيار الخلو عن أية دلالة معجمية:

وهذا قاصر على فواتح "السور" ذات الحروف المقطعة.. من مثل: ن. حم. الم. المر. حم عسق.

إن العرب لم يستعملوا ألفاظًا من هذا القبيل.. على هذا الوجه الذي وردت عليه في افتتاحيات سور من كتاب الله.

وما دام القرآن – بمنطقه ذاته– بلسان عربي مبين– فكل كلمة إنما تفسر في إطار لسانهم.. وهذه "الكلمات" لا سابقة لهم بها، ولا بنظائر لها، ومن هنا يستحيل تفسيرها ما دام شرطه غير قائم!

لكن لم لا نعدها حروفا مسرودة.. غير مقصود بها أن تصبح كلمات.. ثم ننظر في دلالاتها على هذا الأساس، وليس على أساس الدلالة المعجمية التي ألفنا أن ننظر على أساسها في دلالة الكلمات؟

لقد فتح هذا الاحتمال باب التأويل لهذه الفواتح[١] .. وجمع السيوطي حشدًا من وجوه تأويلها في الإتقان بعد أن أورد الاتجاهين: اتجاه المفوضين .. واتجاه المؤولين ..

"ومن المتشابه أوائل السور.. والمختار فيها - أيضا- أنها من الأسرار، التي لا يعلمها إلا الله تعالى، وخاض في معناها آخرون"[٢].

نستطيع الآن أن نقول: إن من المعايير التي استقيناها وناقشناها هنا ما لا ينهض بما نيط به من وظيفة الفرق بين "المحكم" و"المتشابه" في كتاب الله تعالى. وإننا ما زلنا بحاجة إلى "مقياس" ينهض بهذه الوظيفة على وجهها وكما ينبغي!

وقد عرضنا تصورنا لهذا "المقياس"، وسبرنا به تلك المعايير، وكانت المحصلة ما أوردناه حولها في هذا النقاش.

---

(١) أنوار التنـــزيل، أول سورة البقرة.

(٢) الإتقان: ٣/٢٤.

[٥]

ونحن نقدم تصورا "للمحكم" و"المتشابه"، نقيمه على نفس "المقياس" الذي اعتمدنا عليه في مناقشة الأقوال والآراء التي نقلت إلينا حولهما، وفي وزن "المعايير" التي افترضنا أنها كانت وراء هذه الآراء والأقوال.

وحتى تصفو لنا الرؤية ويستضيء مجالها استضاءة كافية نقدم بين يدي هذا التصور جملة من المسلمات، تنحي عنا كثيرا من الشبهات:

المسلمة الأولى:

أن "المتشابه" بمعناه في آية آل عمران لا يقع في خطاب البشر بعضهم لبعض وإنما هو خاص- متى وقع - بخطاب الله تعالى لعباده، في كتبه التي أنزلها عليهم. وأنه ظاهرة عامة في الكتب السماوية جميعا.

المسلمة الثانية:

أن "التشابه" في القرآن الكريم أقل وقوعا منه فيما سبقه من كتب، وتفسير ذلك منوط بدراسات مقارنة، لا يسعفنا الوقت الآن بالقيام بها لأسباب عديدة، أوضحها وأقطعها للجدل: أنه لا يوجد كتاب آخر غير "القرآن" في لغته الأصلية التي نزل فيها، وبنصه الأول كما أنزله الله تعالى.

أما دعوى أن "المتشابه" في القرآن أقل منه في غيره - فنظرة واحدة في نسخ التوراة والإنجيل التي بيد اليهود والنصارى كافية للتسليم بهذه الدعوى.

المسلمة الثالثة:

أن وقوع "المتشابه" في القرآن - وفي غيره من الكتب المنـزلة - أمر طبيعي، بل حتمي مادام يتضمن بين ثنايا خطابه حقائق تتصل بالله وبصفاته،

وبعالم الغيب، وبالعالم الآخر، وهي حقائق تخرج - بجملتها وتفصيلها - عن مجال المعرفة الإنسانية؛ لأنها فوق أن تكون موضوعا لهذه المعرفة، من حيث هي حقائق، ويكفي هنا هذه الشهادة: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣].

المسلمة الرابعة:

أن وقوع "المتشابه" ينبغي أن يكون خارجا عن دائرة "الابتلاء" و"الامتحان" من الله لعباده؛ لأن الابتلاء إنما يرد بعد بيان تقوم به الحجة ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٩].

وفي إطار تكليف، لا يخرج عن الوسع والطاقة: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة: البقرة: ٢٨٦].

المسلمة الخامسة:

أن وقوع "المتشابه" ورد على وجه لا يجعله يتعارض مع وصفه بأنه بيان للناس، ولا يتناقض مع وصفه بأنه هداية لهم!

كيف ومنـــزله - سبحانه - يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل: ٨٩].

المسلمة السادسة:

أن "المتشابه" مع "المحكم" يمثلان كلا لا يتجزأ، ووحدة لا انفصام لها، وأن علاقة "المتشابه" "بالمحكم" في إطار هذه الوحدة الكلية، التي تعني القرآن جملة: هي علاقة فرع بأصله، لا يستقل بنفسه عن هذا الأصل، ولا يفهم معزولا عنه.

المسلمة السابعة:

أن "المتشابه" – بالقياس إلى المحكم. قليل قليل من خيث الكم. وإذا فكل تفسير لمفهومه، أو معيار لفصله عن المحكم، يتجه إلى تكثيره والتوسع فيه بما يخرجه عن الدائرة التي رسمتها لــه وحددتها آية "آل عمران"، كل تفسير وكل معيار يتجه هذا الاتجاه مردود على صاحبه؛ إذ ينطوي على قدر من التهويم وعدم الدقة؛ لأنه لم يهتد بما نصبه الله لنا إماما ومعلما نهتدي به في هذه المعضلة. وقد احتطنا لأنفسنا من مثل هذا التهويم، حيث أدخلنا "البعد الكمي" في المقياس الذي توصلنا إليه.

[٦]

قلنا: إن "المتشابه" من خصائص الكتب السماوية، لا يجوز ادعاؤه في غيرها إلا على وجه التبعية وعدم الاستقلال "كما في أحاديث الصفات".

فإذا تلمسنا مواقعه في القرآن – مسترشدين بما قدمناه– كان باستطاعتنا أن نحدد لــه ثلاث مظان:

أولاها:

جملة الآيات التي تخاطبنا خطابا متصلا بحقائق الذات والصفات من مثل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [سورة الرحمن: ٢٦، ٢٧] ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه: ٥] ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح: ١٠] ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [سورة المجادلة: ٧].

ثانيتها:

جملة الآيات التي ينتمي مضمونها إلى عالم الغيب، الذي نبأنا القرآن أن الله قد استأثر وحده بعلمه. من مثل:

﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ٣٧].

﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ٤٤].

﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة النمل: ٦٥].

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة هود: ١٢٣].

﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [سورة الأعراف: ٢٧].

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [سورة الحجر: ٢٦، ٢٧].

﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [سورة هود: ٤٩].

﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة: ٧٥، ٧٦].

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سورة الحديد: ٤].

ثالثة المظان:

وهي جملة الآيات التي ينتمي مضمونها إلى حقائق العالم الآخر "السمعيات" من مثل:

﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [سورة غافر: ٤٦].

﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة النمل: ٨٧].

﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر: ٦٨، ٦٩].

﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة النمل: ٨٢].

﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [سورة الصافات: ٦٢- ٦٥].

﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [سورة الحديد: ١٣].

﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٨].

تلك مظان ثلاث للمتشابهات، وإنما سميناها "مظان" لأن وقوع "التشابه" فيها احتمالى لا حتمي!

فمن الآيات التي تتحدث عن الله وصفاته ما هو "محكم"، مثل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [سورة الرعد: ١٦].

ومن الآيات التي تتحدث عن الغيوب ما هو محكم كذلك، مثل ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [سورة الجن: ٢٦].

ومن الآيات التي تتحدث عن العالم الآخر (السمعيات) ما هو محكم أيضا، مثل: ﴿لَهَا سَبۡعَةُ أَبۡوَٰبٖ لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾ [سورة الحجر: ٤٤].

وهنا يظهر لنا عدم الدقة في إطلاق العبارات وتعميم دلالتها عند الحديث عن المحكم والمتشابه في مثل قول الراغب – رحمه الله تعالى–: "والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة"[١].

وهل هناك مقام يقتضي من دقة العبارة وتحديدها ما يقتضيه مقام الحديث في المتشابه؟

تحديــد هــذه المظان الثلاث – بحيث تكون مواقع احتمالية للمتشابه هو نتيجة لتطبيق ما سميته "البعد الموضوعي" في المقياس الذي قدمناه، والذي حام حوله بعض تفسيرات "المتشابه" ولم يقع عليه.

"آيات الصفات"، و"آيات الغيبيات"، و"آيات السمعيات" هي مظان المتشابه والبحث عنه خارجها نوع من التيهان في مضلة، غير مظنة!

(١) المفردات مادة (شبه).

وأقول: "مضلة".. لأن ما يخرج به الباحث عن "التشابه" خارج هذه الأطر الثلاثة سوف يصطدم لا محالة بما أرسته آية "آل عمران"، فضلا عما يحدثه من خلط وتداخل!

[٧]

ضاقت دائرة المتشابه، وتحدد مجال البحث فيه مفهوما ووقوعا.

فإذا تساءلنا: ما منشأ "التشابه" في المتشابه؟ كان الجواب: أن منشأ التشابه لا يعدو أمرين: اللفظ والمعنى!

يقول الراغب: "والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره؛ لمشابهته بغيره: إما من حيث اللفظ، وإما من حيث المعنى.

فقال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبئ ظاهره عن مراده، وحقيقة ذلك: أن الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب:

محكم على الإطلاق.

ومتشابه على الإطلاق.

ومحكم من وجه متشابه من وجه!

فالمتشابه – في الجملة – ثلاثة أضرب:

متشابه من جهة المعنى.

ومتشابه من جهة اللفظ.

ومتشابه من جهتهما.

والمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إما من جهة غرابته نحو: "الأبّ" و"يَزِفُّون": وإما من جهة مشاركة في اللفظ، كاليد والعين.

والثاني: يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب:

أ- ضرب لاختصار الكلام نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة النساء: ٣].

ب- وضرب لبسط الكلام، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١] لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسامع.

ج- وضرب لنظم الكلام، نحو: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [سورة الكهف: ١] وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [سورة الفتح: ٢٥] إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟﴾.

والمتشابه من جهة المعنى:

أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا؛ إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو لم يكن من جنس ما نحسه.

والمتشابه من جهة اللفظ والمعنى جميعا خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية، كالعموم والخصوص في: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة: ٥].

والثاني: من جهة الكيفية، كالوجوب والندب. نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ [سورة النساء: ٣].

والثالث: من جهة الزمان، كالناسخ والمنسوخ، نحو: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢].

والرابع: من جهة المكان، والأمور التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [سورة البقرة: ١٨٩]. وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ

﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [سورة التوبة: ٣٧]. فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية، يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية.

والخامس: من جهة الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد، كشروط الصلاة، والنكاح.

وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير "المتشابه" لا يخرج عن هذه التقاسيم.

نحو قول من قال: المتشابه: آلم.

وقول قتادة: المحكم: الناسخ، والمتشابه: المنسوخ.

وقول الأصم: المحكم ما أجمع على تأويله، والمتشابه: ما اختلف فيه.

ثم جميع المتشابه على ثلاثة أضرب:

ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة.

وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغلقة.

وضرب متردد بين الأمرين، يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم. وهو الضرب المشار إليه بقوله ﷺ، في علي ﷺ: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**». وقوله لابن عباس مثل ذلك. وإذ قد عرفت هذه الجملة علم أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ووصله بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ جائز. وأن لكل واحد منهما وجهًا حسبما دل عليه التفصيل المتقدم.

وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ فإنه يعني ما يشبه بعضه بعضًا في الإحكام، والحكمة، واستقامة النظم.

وقوله: ﴿وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٥٧] أي: مثل لهم من حسبوه إياه.

والشَّبَه من الجواهر: "ما يشبه لونه لون الذهب"[١].

نقلت الفصل بتمامه -تقريبًا- لأن الراغب ممن يفزع إليهم في تفسير مفردات القرآن وألفاظه، وهو هنا يحشد أخلاطًا غير متجانسة من تفسيرات الأصوليين، والمفسرين وغيرهم. ولا عتب عليه في هذا لأنه يضع معجما لغريب القرآن، فمن حقه، وعليه، أن يورد كل ما تناهى إليه من تفسير.

(١) المفردات مادة (شبه).

[٨].

ولو أننا طبقنا مقياسنا – بأبعاده الثلاثة – لخرج أغلب ما أورده الراغب من تفسير للمتشابه، ولم يبق منه إلا القليل.

لقد عمم "المتشابه" على كل ما أشكل تفسيره. وربط الإشكال باللفظ مرة وبالمعنى أخرى.

ثم عاد يقسم المتشابه إلى ثلاثة أضرب: برد التشابه إلى "المعنى" مرة وإلى "اللفظ" أخرى، وإليهما معًا ثالثة. وهذه مناشئ التشابه عنده.

فكيف ينشأ التشابه عن كل منها؟

أما التشابه الناشئ عن اللفظ فيرجع:

إما إلى **الألفاظ المفردة**.. وقد فسر نشوءه عنها "بالغرابة" و"الاشتراك"!

وجعله "الغرابة" سببا للتشابه غريب منه؛ إذ يلزم عليه أن ما أورده في مفرداته "وقد جعله في غريب القرآن" متشابه كله، وهو ما يأباه عامل "الكم" الذي أشرنا إليه.. ثم إن الغرابة أمر نسبي، يختلف من شخص لآخر – فيدور "التشابه" و"الإحكام" تبعا– مع هذه النسبية، ويصبح ما هو محكم بالنسبة لشخص "متشابها" بالنسبة لآخر!

وجعله "المشترك" من "المتشابه" أشد غرابة، فالمشترك إما أن يستعمل مع قرينة أو بدونها، فإذا وجدت القرينة تعين المراد، وإن غابت القرينة كان غيابها قرينة على أنه يراد به كل من معنييه، أو أن التعمية مقصودة باستعماله. وليس في القرآن من ذلك شيء ألبتة!

وإما إلى الألفاظ المركبة: وقد فسر نشوءه هنا بأحد أسباب ثلاثة:

- اختصار الكلام بحذف شيء منه: ﴿فَٱنكِحُواْ﴾ ... إلخ [سورة النساء: ٣].
- بسط الكلام بزيادة فيه أو إطناب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.
- التصرف في النظم بتقديم وتأخير: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾.

وليس شيء من الثلاثة بمسلم لمدعيه.

إن مؤدى كلام الراغب أن تصبح اختصارات القرآن – ما فيه من إيجاز بالحذف– وما فيه من إطناب، وما فيه من "تقديم" و"تأخير" كلها من "المتشابه".

فإن قيل: إن التشابه الناشئ عن هذه الأسباب إنما يظهر في بعض المواضع دون بعض؟ قلنا: فليست هي أسباب التشابه إذًا، فلنبحث في كل موضع اختصار، وفي كل موضع إطناب، وفي كل موضع فيه تقديم، عن خصوصية تكون هي منشأ التشابه إن كان ثمة تشابه.

لقد ضرب الراغب هذه الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ مثالا للتشابه الناشئ عن بسط الكلام "زيادة الكاف"، بينما هي عند المفسرين أصل التنـزيه، وإليها مفزعهم الذي يفرون إليه حين يقابلهم ما يوهم ظاهره التشبيه أو التجسيم!

وهكذا لا يبقى في اللفظ – مفردا أو مركبا– ما يعد منشأ للتشابه حسبما ذكره الراغب رحمه الله.

[٩]

فإذا نظرنا في المعنى من حيث هو منشأ للتشابه وجدناه يحصر "المتشابه" من جهة المعنى في أوصاف الله تعالى وأوصاف الآخرة. وهذه مظنة صحيحة للتشابه. وليس لنا هنا من ملاحظة سوى ما قدمناه من ضرورة تقييد هذا الإطلاق، فليست أوصاف الله كلها من المتشابه، وكذلك أوصاف الآخرة. وقد أشرنا إلى ذلك.

بقي أن ننظر في التشابه الناشئ عن "اللفظ والمعنى" معا.

لقد فسر التشابه من جهة الكمية [استغراق اللفظ] بالعموم والخصوص. وهذا يرد عليه نظير ما أوردناه على المجمل، فالعام يظل على عمومه ما لم يقم دليل على تخصيصه، وعند تخصيصه بالدليل فلا اشتباه.

وفسره من جهة الكيفية بالوجوب والندب، وكأنما هو ناظر إلى صيغة الأمر، بدليل المثال الذي أورده، ومعلوم أن الخطب في هذا هين!

فسواء اعتمدنا أن الأمر في الأصل للوجوب وفرعنا دلالاته الأخرى على هذا الأصل بالقرائن مجازًا، أو عكسنا القضية، أو جعلناه مشتركًا بين الوجوب والندب – فإن المدار في النهاية على الاستعمال، وهنا تؤدي قرائن السياق والمقام دورها، بما يدفع الاشكال ويرفع الاشتباه.

وفسر التشابه من جهة الزمان "بالنسخ".. وقد فرغنا من ذلك فلا نعيده.

والتشابه من جهة المكان ... إلخ، ينظر إلى أسباب النـــزول وملابساته، فإذا سلمنا بأن من شروط فهم النص القرآني معرفة أسباب النـــزول [1] والتعرف على المقامات والأحوال وأعراف المخاطبين به وعاداتهم – إذا سلمنا بأن ذلك كله من شرائط فهم القرآن وتفسيره، ثم رأينا من يحكم على آيه "بالتشابه" – لأن فهمها يتطلب توافر هذه الشروط – كان ذلك خلطًا منه بين قصور أدواتنا ووسائلنا وبين اشتباه الآية الذي لن يكون في هذه الحال إلا بسبب الترخص والتقصير فيما لا يسوغ الترخص فيه.

وبقي ما ذكره من التشابه بسبب الشروط.. كما في "الصلاة" و"النكاح"..

والحق أن ذلك لا ينشئ اشتباهًا، ولا يستلزمه.

لقد علمنا القرآن في سورة القيامة، – وهي من المكي الأول [ترتيبها الحادية والثلاثون بين سور القرآن نزولا] – أن للقرآن بيانًا تكفل الله به: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾.

وقد نبهت "ثم": أن هذا البيان ممتد في الزمن، وهذا متفق متساوق مع ما قضت به حكمة الله من تنـــزيل القرآن منجمًا كما هو معلوم.

---

(١) التعبير بأسباب النـــزول فيه تسامح، فهي ليست أسبابًا على الحقيقة وإنما هي مناسبات لابست نـــزول الآيات، دون أن تكون لها علاقة عكسية أو سببية بنـــزولها، والله أعلم!

وعلمنا ربنا: أن من وظيفة رسول الله ﷺ أن يبين لنا ما نزل إلينا، تبليغًا لبيان الله، وربطًا لـــه بما هو مبينه، أو تبيينًا بسنته الشريفة: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النحل: ٤٤].

وإذًا فلا معنى للقول: إن "الصلاة" في القرآن من المتشابه؛ لأن أداءها يتوقف على شروط لم تبين في القرآن، وكيفيات لم تأت فيه، ما دام القرآن قد أحال في بيان "الصلاة" - شروطًا وهيئات- على مصدر عنده الوفاء بهذا البيان، وهو رسول الله ﷺ.

وقد ثبت في السنة الصحيحة أن جبريل عليه السلام بين لرسول الله ﷺ الصلاة -عملا- حين أمه في البيت مرتين[1]. ونقل لنا رسول الله ﷺ هذا البيان - عملا- كذلك، وجعله جزءًا من مفهوم الصلاة حين قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

والمسلمون توارثوا الصلاة عملا، وفصلوا أحكامها صحة وبطلانًا، وضبطوا كيفيات أدائها، الواضح منها والخفي، فكيف يقال: إن "الصلاة" من المتشابه بعد كل هذا البيان؟

إن مثل: "أقيموا الصلاة" في القرآن ليس فيه أكثر من طلب إقامة فعلها على سبيل الإلزام، وقد فهمنا عن الشارع أن لـــه اصطلاحًا في "الصلاة"

---

(١) صحيح مسلم: ٢/١٠٤.

مختلفا عن مفهومها المعهود عند العرب، وأن علينا أن نلتمس بيان هذا الاصطلاح من مصدر ألزمنا أن نأخذ عنه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [سورة الحشر: ٧] وقد آتانا بيان الصلاة فأخذناه.

[١٠]

لو عزلنا عن المتشابه ما أخرجناه من دائرته التي رسمها لـــه الراغب في الفصل الذي نقلناه وناقشناه، فلن يتبقى فيها شيء مما رد الاشتباه فيه إلى اللفظ، وإنما يتبقى فقط ما كان "التشابه" فيه بالمعنى مقصودًا به صفات الله وأوصاف القيامة على تحفظ في هذا الإطلاق، بيناه.

وهنا تلزمنا نتيجة على أعظم قدر من الأهمية والخطورة!

لا "تشابه" ينشأ عن اللفظ، وإنما ينشأ "التشابه" عن المعنى، وعن المعنى فحسب.

نتيجة لم نكن نتوقعها في البداية، لكنها -على غرابتها- نتيجة صحيحة؛ لأن مقدماتها كلها صحيحة إن شاء الله.

مهما يكن من أمر فإن أمانة العلم تقتضينا أن نلتزم بهذه النتيجة وأن نجهر بها.

ونقرر هنا أن وضع هذه النتيجة موضع الاختبار والتمحيص، زادها قوة، حيث تكاثرت الأدلة على سلامتها.

إن العلماء متفقون على أن آيات الصفات من المتشابه، ونحن جعلناها مظنة للتشابه كذلك، فهناك اتفاق في الجملة يجعل من حقنا أن نأخذ آية من هذه الآيات موضوعا للتناول، اختبارًا لهذه النتيجة.

هذه الآية لا خلاف أنها من المتشابه.. ونحن ندعي أن "المتشابه" لا ينشأ عن اللفـــظ، وإنما ينشأ عن المعنى دونه. فلننظر مدى صحة هذه الدعوى خلال النظر في الآية وهي قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَـٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾.

قالت أم سلمة رضي الله عنها: "الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفر" [١].

وقال ربيعة بن عبد الرحمن: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق"[٢].

وقال مالك: "الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[٣].

وقال محمد بن الحسن: "اتفق العلماء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه"[٤].

هذه نقول يرتفع بعضها في نسبه إلى أم سلمة – رضي الله عنها– مما يؤذن بأنه يحتمل شيئا من الرفع والتوقيف.

وسواء عددناه مرفوعا أو موقوفا عليها – رضي الله عنها– فهو بالغ القيمة في مسألتنا.

أم سلمة تقرر تقرير الواثق: "الكيف غير معقول.. والاستواء غير مجهول".

---

(١) الإتقان: ٣/١٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٥.

(٣) المصدر السابق ص ١٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٥.

الاستواء غير مجهول؛ لأنه لفظ تعرفه، كما يعرفه جميع العرب المخاطبين بالقرآن؛ وكل منا يستطيع معرفة دلالته في استعمال العرب بالرجوع إلى المعجم أو إلى أشعارهم وأقوالهم.

وهم قرعوا في القرآن كما نقرأ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٨] ولا يشتبه عليهم من معنى "استوى" هنا شيء.

لكن نسبة "استوى" وإضافته إلى الله تعالى قطعت اللفظ عن هذه الدلالة المعهودة، وضاعف من قطعه عنها تعدية الفعل إلى "العرش"، الذي قطع بهذه التعدية عن دلالته المعهودة هو الآخر..

﴿ٱسْتَوَيْتَ.... عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ تعني الاستقرار عليها على كيفية هي وضع في المكان وهيئة تتضمن "محلا" و"حالاً"، وتقتضي من الشرائط ما تتضمنه العلاقات في المكان منها.

و ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤] مضافة إلى البشر -كما يوصف الملوك مثلا- تعني "حالاً" و"محلا" وعلاقة في المكان بينهما تنشئ كيفية حسية، تستحيل على الله جملة وتفصيلا؛ إذ كان الله - كما وصف نفسه سبحانـــه-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وهذه الكيفية أو الكيف الذي استحال على الله - تعالى- قد نحي عن اللفظ ولم يعد من دلالته. وهو حين قطع عن اللفظ لم يخلفه على اللفظ معنى أو دلالة أخرى كما يحدث في المجاز مثلا.

ومن هنا قالت أم المؤمنين -رضي الله عنها- "الكيف مجهول" لأننا لا نستطيع أن نتصوره لنجعله بديلا من معنى اللفظ الذي نُحِّيَ بعيدًا عنه لاستحالته، كما نصنع بالمجاز.

هل فرغ اللفظ من دلالته ما دمنا ندعي أن دلالته الظاهرة مستحيلة والبديل منها مجهول؟

لا نقول ذلك، وإنما نقول: الكيف المفهوم في حدود دلالة اللفظ معلوم لنا - بحكم اللغة- مستحيل على الله بحكم مخالفته للحوادث، وهناك كيف بديل هو المراد من اللفظ بعد صرفه عن ظاهره، لكننا نجهله، ولا سبيل لنا إلى علمه؛ لأنه فوق متناول علمنا.

وإذا فالموقف المناسب للمؤمنين بالقرآن، أن يؤمنوا بأن لـــه معنى هو مراد الله منه، لكنه فوق متناولهم، فليس من سبيل إلا أن يفوضوا علمه لله، وهكذا كان، وهو ما قصدته أم سلمة من قولها: "والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفر".

[١١].

أحد احتمالات ثلاثة:

(١) الاكتفاء بصرف اللفظ عن ظاهره دون خَلَف، وهذا إن وفى بمقتضى التنـــزيه فقد يعرض صاحبه لمظنة التكذيب بخبر جاءه عن الله -سبحانه- من جهة، وبتعطيل اللفظ عن الدلالة بالكلية من جهة أخرى وهو لا يجوز.

(٢) أو أخذ اللفظ بظاهر دلالته وهذا كفر؛ لأنه يوقع في التشبيه والتجسيم، والله منـــزه عنهما.

(٣) أو صرف اللفظ عن ظاهره، مع القول بمعنى يخلف هذا الظاهر، وهو ضرب من الظنون ورجم بالغيب، ودعوى لا دليل عليها ما دامت تتصل بصفات الله، "فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا؛ إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو ليس من جنس ما نحسه" كما يقول الراغب[١].

"لا تشابه" في "اللفظ" إذًا فهو – في حدود عرف اللغة – مفهوم بين لا يشتبه.

وإنما التشابه في "المعنى".. المعنى المراد من اللفظ بعد صرفه عن ظاهره، فليس من سبيل أمامنا لتعيين "مراد الله" هذا؛ لأنه يعني صفة من صفاته تعالى، لا تنالها عقولنا وتصوراتنا كما قـــال تعـــالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣]. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

---

(١) المفردات، مادة (شبه).

لكن إذا كان مخظورا - بالدليل- أن نُعيِّن "معنى" نقترحه، بديلا من المعنى الظاهر، ونقول: إنه مراد الله تعالى.. فإن الموقف ربما اتسع لنظر آخر.

بعد صرف اللفظ عن معناه الظاهر.. تنـزيها لله عنه، ألا يجوز أن نبحث في أقرب الدلالات وأقواها احتمالا، مما يجيزه لسان العرب المخاطبين بالقرآن، ولا يوقع فيما صرفنا اللفظ عن ظاهره من أجله؟

هذا النظر يسلك مع "المتشابه" مسلكا من قبيل ما يصنع مع المجاز!

فبعد صرف اللفظ عن ظاهره في المجاز.. ينفتح الباب للتأويل.. وتنشأ احتمالات، منها ما هو قريب ومنها ما هو بعيد، فيحمل اللفظ على أقربها!

وهنا ننبه إلى فرق دقيق لطيف، لا يكاد يرى بين "المتشابه" و"المجاز"!

إنها مسألة حمل اللفظ المجازى على أقرب احتمالات الدلالة الممكنة بعد صرفه عن ظاهره.

فنحن في المجاز نتخذ من المعنى الظاهر (الوضعي) للفظ وسيلة في التعرف على الاحتمالات الأخرى [شرط العلاقة في المجاز] وفي تحديد أيها أقرب إليه! لكننا لا نستطيع أن نصنع مثل هذا مع المتشابه؛ ذلك أننا بمجرد أن نصرف "المتشابه" عن ظاهره، نجد أنفسنا أمام احتمالات متساوية ومتعددة ليس بعضها أولى من بعض في إمكان إرادته من لفظ "المتشابه". وإذًا فتحديد أحدها وتعيينه

على أنه "مراد الله" تخصيص بلا مخصص، ودعوى تحكمية لا تستند إلى الدليل..

وليس ينفعنا هنا أن نتخذ من المعنى الظاهر المصروف دليلا [على أساس العلاقة] نستعين به على تعيين ما هو أقرب؛ لأن "الظاهر" في المتشابه ينتمي إلى عالم الشهادة، إلى عالمنا الذي تتحصر فيه تجربتنا ولغتنا، أما "المراد" على حقيقته فينتمي إلى عالم بين مداركنا وعقولنا وبينه حجاب، ومن المسلمات: أن قياس الغائب على الشاهد باطل.

بقي احتمال وحيد،

أن نصرف "المتشابه" عن ظاهره، ثم نورد احتمالات دلالته بعد صرفه عن معناه. دون أن نعين شيئا منها لنقول إنه "المراد". وإنما نقول: "مراد الله" يمكن أن يكون أحدها لا بعينه!

قد يبدو هذا مقبولا، وقد يظن أن مما يقويه: أنه غاية ما نستطيع باجتهادنا، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها!

بيد أن ثمة أمرًا يوهن هذا ويضعفه وهو:

إن المطلوب في "الاعتقادات" العلم لا الظن، اليقين لا الاحتمال.. والمسألة أصولية تتصل بأصل الدين، لا تقبل اجتهادا يقوم على الظنون. ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [سورة النجم: ٢٨].

لعل ما أوردناه هنا كاف للتدليل على صحة ما انتهينا إليه من أن "التشابه" مرده إلى "المعنى" دون اللفظ، ولعل فيه كذلك تجلية لحقيقة مذهب السلف من أصحاب التفويض ومذهب الخلف من المؤولين.

ثـم لعل فيه بيانا لقيمة ما قيل في وصف المنهجين: "مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم" وهي مقولة شائعة.

[١٢]

إن وصـــف مذهب السلف بأنه أسلم راجع إلى أنهم تحرزوا عن مظنتين مضلتين:

الأولى: تفريغ اللفظ وتعطيله عن الدلالة بما ينطوي عليه من إيهام التكذيب به، وإنكار ما يدل عليه من صفات الله سبحانه وتعالى.

والثانية: التقحم على ما لا قبل لنا بعلمه أو بإدراك شيء منه، والرجم بالظن، حيث لا يقبل إلا اليقين.

أما كون مذهب "الخلف" أحكم – بمعنى أتقن وأضبط– فإن في النفس منه شيئا؛ لأنه ينتهي إلى تخريج "المتشابه" على أنه "مجاز".. وقد أبنا ما بين الاثنين من فرق.

وكما أوردنا مثالا لمنهج السلف نورد هنا مثالا لطريقة الخلف في نفس الآية. نقل السيوطي[١] في تأويل الآية سبعة آراء نلخصها فيما يلي:

أحدها: "استوى" بمعنى: استقر. وعزاه لابن عباس.. وعقب عليه: "وهذا إن صح [يعني نسبته لابن عباس] يحتاج إلى تأويل، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم.

ثانيها: "استوى" بمعنى "استولى". ورد بوجهين:

أحدهما: أن الله مستول على الكونين، الجنة والنار وأهلهما، فأي فائدة في تخصيص "العرش".

---

(١) الإتقان: ١٦/٣

والآخر: أن "الاستيلاء" إنما يكون بعد قهر وغلبة، والله -سبحانه وتعالى- منــزه عن ذلك.

سئل ابن الأعرابى عن معنى: "استوى" فقال: هو على عرشه كما أخبر. فقيل: يا أبا عبد الله: معناه "استولى"؟ قال: اسكت، لا يقال "استولى" على الشيء إلا إذا كان لــه مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل "استولى".

ثالثها: "استوى" بمعنى "صعد". وعزاه لأبي عبيد. ورد بأنه - تعالى- منــزه عن الصعود.

رابعها: أن "على" في الآية فعل وليست حرفا، فهي جملتان.. والتقدير: "الرحمن علا".. "العرش لــه استوى".

ورد بوجهين:

أحدهما: أنه جعل "على" فعلا وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلا لكتبت بالألف (علا).

والآخر: أنه يستلزم رفع "العرش" ولم يرفعه أحد من القراء.

خامسها: أن الكلام تم عند قوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة طه: ٥] ثم ابتدأ جملة أخرى: "استوى لــه ما في السماوات وما في الأرض". ورُد بأنه يزيل الآية عن نظمها ومرادها.

سادسها: أن معنى "استوى": أقبل على خلق العرش، وعمد إلى خلقه.

قلت[1]: يبعده تعديته بعلى، ولو كان كما ذكروه لتعدى بإلى كما في: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة فصلت: ١١].

---

(١) أي السيوطي.

سابعها: قال ابن اللبان: الاستواء المنسوب إليه تعالى بمعنى (اعتدل) أي قام بالعدل. كقوله: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨]. والعدل هو: استواؤه، ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعزته كل شيء خلقه، موزونا بحكمته البالغة.

هذا حشد من التأويلات، وكل منها لا يسلم من مقال، ولا يبرأ من هنة.

بعضها [الأول، والثاني، والثالث] يوهم التجسيم، وينافي التنــزيه.

وبعضها [الرابع] كله تكلف وتمحل.

وبعضها [الخامس] تبتير للنظم، وتخليط لمعنى الآيات.

وبعضها [السادس] تخريج واهن ضعيف، يرده عرف اللغة في استعمال الفعل.

وآخرها [السابع] يستلزم قطع "استوى" عن: "على العرش" لأنه -بمعنى "اعتدل"- لا يتعدى بعلى.

قال الراغب: و"استوى" يقال على وجهين:

أحدهما: يسند إليه فاعلان فصاعدا، نحو "استوى زيد وعمرو" في كذا أي "تساويا"، وقال: "لا يستوون عند الله".

والثاني: أن يقال لاعتدال الشيء في ذاته، نحو: "ذو مرة فاستوى". وقال: "فإذا استويت أنت ومن معك"، واستوى فلان على عمالته، واستوى أمر فلان، ومتى عدي بعلى اقتضى معنى الاستيلاء"[1].

على أن المقام هنا يقتضي "معنى" غير ما يقتضيه المقام الذي وردت فيه: ﴿قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾.

---

(١) المفردات، مادة (سوى).

وهكذا لا يخلو تأويل من شبهة، أو غميزة!

ولعل هذا ما جعل الإمام الرازي - رحمه الله تعالى- يركن - بقوة - إلى نهج السلف، مع ازورار معرض عن مذهب الخلف. قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: دل الدليل على أنه يمتنع أن يكون الإله في المكان، فعرفنا أنه ليس مرادا لله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها، إلا أن في مجازات هذه اللفظة كثرة، فصرف اللفظ إلى البعض دون البعض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية الظنية، والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بإجماع المسلمين. وهذه حجة قاطعة في المسألة، والقلب الخالي عن التعصب يميل إليه، والفطرة الأصلية تشهد بصحته"[١].

هذا موقف الرازى من القضية، ونحن نعلم شغفه بالتأويل واتساع باعه فيه ولكن الحق يفرض نفسه، وهو أحق أن يتبع، وكذلك صنع الإمام.

ومن قبله رجع إمام الحرمين إلى مذهب السلف بعد أن مال إلى الخلف دهرا من عمره، ونقل السيوطي رجوعه هذا عن الرسالة النظامية، قال: "الذي نرتضيه دينا، وندين الله به عقدا: اتباع سلف الأمة، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها"[٢].

ونحن نرتضي ما ارتضاه هذان الإمامان الجليلان.. دينا، وندين الله به عقدا وعهدا!

ونعود فنقول: مذهب السلف أسلم وأحكم معا! والمقولة الشهيرة بحاجة إلى تصحيح!

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢/ ٤٠٦.

(٢) الإتقان: ٣/١٥.

[١٣]

سلم لنا حتى الآن نتيجتان كبيرتان:

حصر المتشابه في المظان الثلاث التي حددناها مجالا للبحث عنه.

وحصر منشأ التشابه في "المعنى" دون اللفظ.

والآن نتساءل:

أي المعاني يكون منشأ للتشابه في إطار المظان الثلاث التي حصرنا المتشابه فيها؟

إن أمامنا تصنيفا للمعاني وفقا لهذه المظان يتمثل في:

- معان بإزاء حقيقة ذات الله -سبحانه- وصفاته.
- معان بإزاء أمور من عالم الغيب.
- معان بإزاء أشياء من العالم الآخر.

والمعاني من القبيل الأول لا سبيل لنا إلى علمها وتصورها.

والمعاني من القبيل الثاني قابلة لأن نعلمها بشرط أن يظهرنا الله عليها.

والمعاني من القبيل الثالث علمها رهن بوقوعها، وعند وقوعها لا يكون ثمة ما يمنع من علمنا بها.

من القبيل الأول قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [سورة آل عمران: ٢٨] ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح: ١٠] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان: ٣٤].

ومن الثالث قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [سورة النمل: ٨٢].

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [سورة البقرة: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [سورة الصافات: ٦٢-٦٥].

هذه المعاني بشعبها الثلاث تشترك معا في أنها فوق متناول علمنا ومعرفتنا!

ثم تفترق:

فما كان متصلا بذات الله وصفاته فعلمه لله وحده.. واختصاصه سبحانه بعلمها – دون خلقه – قضية مستمرة في الدنيا وفي الآخرة؛ ذلك أن فرض علمنا بها – كما هي معلومة لـــه سبحانه– يناقض هذا الأصل الراسخ المحكم الـــذي لا يتبـــدل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

وهنا يسوغ لنا –بل يجب علينا– أن نقول: إن هذه مما استأثر الله بعلمه أزلا وأبدا، لا يحوم حولها نبي مرسل، ولا ملك مقرب: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [سورة طه: ١١٠]..

وما كان متصلا بأمر الغيب فليس لمانع ذاتي فيه يجعله مستحيل الإدراك من قبلنا، وإنما المانع منه خارجي غير ذاتي، يتمثل في أن الله غيبه وحجب علمه عنا، ولو أظهرنا عليه لعقلناه ولتصورناه، فليس في طبيعته ما يحيل تصوره وإدراكه.

دليلنا قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [سورة الجن: ٢٦، ٢٧]، ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٩] أي يصطفي من رسله من يشاء ليطلعه على بعض غيبه[١].

وما دام إدراك هذا النوع رهينا بشرط لا يدخل تحقيقه تحت قدرتنا وهو إظهار الله إيانا –عليه فالنتيجة واحدة، ويصبح كذلك مما استأثر الله بعلمه – كالأول – إلا ما شاء الله!

مع هذا الفرق:

أن استئثاره بالأول عام مطلق لا يدخله الاستثناء ولا يقبل التخصيص.

أما الثاني فقد أخبرنا ربنا أنه أطلع بعض رسله على بعض غيبه! ومن عدا من أطلعه يظل محجوبا عنه.

بقي النوع الثالث.. وهو ما يتصل بالسمعيات من شئون القيامة وما بعدها.. وما هو من مقدماتها! وهذا النوع مؤجل بتوقيتات ضربها الله لــه.

فخروج دابة الأرض لــه توقيته، ونفخة الصعق لها توقيت، ونفخة البعث لها توقيتها، فحين تخرج الدابة يقع العلم بها وتعلم كيفيتها، وحين تقع النفخة الأولى يعلمها من تقوم عليهم الساعة، وحين تقع نفخة البعث يعلمها الناس أجمعين.

---

(١) انظر: أنوار التنــزيل ص ٩٧.

وأهل الجنة يشتبه عليهم ما يأتيهم من رزق من الثمرات فيها؛ لأنه لم يسبق لهم به عهد ولا تجربة، فإذا ذاقوا وجربوا علموا وزال الاشتباه.

و"شجرة الزقوم" في أصل الجحيم بطلعها -الذي هو كرءوس الشياطين التي لم نرها- سوف يراها أهل النار لأنها طعامهم: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [سورة الدخان: ٤٣، ٤٤]، وحين يرونها ويطعمون منها يعرفونها ويقع علمهم بها وقانا الله شرها..!

لكن:

أليس الغيب غيبا مستمرا بالنسبة للبشر.. ما دام القدر الذي استثناه الله منه قاصرا على من اجتباه الله من رسله وأطلعه عليه، وقد أغلق باب هذا الاستثناء بختم الرسالات بمحمد ﷺ ؟

وأليس علم ما يقع مؤقتا – في الدنيا أو الآخرة – بمواقيت لا نعلمها، رهينا بوقوعه أولا، فمتى وقع علمه من شهده، أما قبل وقوعه فلا سبيل إلى علمه؟

لقد جعل الله – تعالى– الإيمان بالغيب جزءا من حقيقة الإيمان، لا تكتمل إلا به: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [سورة البقرة: ٣]، كما جعل الإيمان بالآخرة جزءا من حقيقته كذلك: ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٤].

والإيمان بالغيب وبالآخرة -عند التأمل- قمة التصديق بكلمات الله فيما نبأ به في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ.

وقيمة هذا الإيمان باقية ما بقي الإيمان بالغيب وبالآخرة اختيارا لا اضطرار فيه، اختيارا يقوم على التسليم بصدق ما جاء عن الله في كتابه من نبأ، وما ثبت عن رسوله ﷺ من خبر صحيح.

وحين يصبح هذا الإيمان اضطرارًا لا اختيار معه.. وكرها لا طوع فيه، تسقط قيمته، ولا ينفع صاحبه. وإنما يكون الإيمان اضطرارا على هذا النحو، حين يقع بعض ما نبأ الله بوقوعه، من أنباء الغيب، وأمارات القيامة:

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٨٥].

وبعد:

فقد تبين لنا أن حقائق الذات العلية وصفاتها مما يختص الله تعالى بعلمه، دون مشاركة في علمها من أحد من خلقه.

وتبين لنا أن حقائق الغيب مما يمكن لنا أن نعلمه لولا أن الله حجبها عنا، ومعنى إمكان علمنا بها أننا نستطيع تصور هذه الحقائق وندركها لو أن الله أخبرنا بها وأطلعنا عليها.

وتبين لنا أن حقائق الآخرة يقصر تصورنا وإدراكنا عنها ما دمنا في هذه الحياة الدنيا، فإذا صرنا إلى الدار الآخرة تصورنا من حقائقها ما لم نكن نتصوره قبل معاينتها.

وهكذا يتضح:

أن ما حال دون علمنا بذات الله وصفاته – قصور ذاتي في عقولنا وعجز ذاتي في إدراكنا، وهي حال مستمرة بالنسبة لنا ما دام "المدرَك" من خصائص الخالق، و"المدرِك" من خصائص المخلوق.

وأن ما حال دون علمنا بحقائق الغيوب ليس عجزا في عقولنا عن تصورها – كما كان الشأن مع الله وصفاته– وإنما الذي حال دون تصورنا لها

أن الله حجبها عنا، وتسميتها "غيبا" و"غيوبا" آية هذا، وإظهاره بعض رسله على بعض غيبه دليل على هذا وحجة.

أما حقائق القيامة والنشأة الثانية فشأنها شأن حقائق الغيب، إدراكها ممكن لنا، وإنما يحول بيننا وبينه في هذه الحياة الدنيا أنها بمعزل عن تجربتنا، وقد فطرنا الله بحيث لا نتصور ولا ندرك إلا ما يدخل تحت هذه التجربة.

إن الغيب ينقلب إلى شهادة متى أظهرنا الله عليه، والسمعيات تنقلب تجارب وخبرات نحياها ونمارسها بانتقالنا إلى عالم الدار الآخرة. إدراكها ممكن لنا، وإنما يحول بيننا وبينه في هذه الحياة الدنيا أنها تنتمي إلى عالم الدار الآخرة.

وتبقى ذات الله وصفاته متعالية عن إدراكنا، وتظل عقولنا في عجزها المطبق عن تصورها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [سورة طه: ١١٠].

وإذا فجرينا وراء حقائق الذات وصفاتها، بغية معرفتها والعلم بها، طلب للمحال، وجرينا وراء ما غيب عنا بغية كشفه ومعرفته "كما يصنع الكهان والعرافون مثلا" ليس إلا اتباعا للظن ورجما بالغيب لا يغني من الحق شيئا. وجرينا وراء ما هو من أمر الآخرة؛ لنتمثله قبل أن نجربه ونعانيه – جري وراء وهم، أقصى ما نصل إليه من خلاله أن نقيس الغائب على الشاهد. وهو قياس فاسد.

أما بعـــد:

فإذا كان "المتشابه" محصورا في هذه المظان الثلاث لا يتجاوزها، وإذا كان هذا قصارى أمرنا معه في مظانه الثلاث: طلبا لمحال، أو رجما بغيب، أو قياسا

لغائب على شاهد، وهذه الثلاثة سدود منيعة تحول دون المعرفة وليست طريقا إليها، إذا كان ذلك كله كذلك أفلا يكون بوسعنا الآن أن نقول:

إن "المتشابه" في القرآن: هو ما استأثر الله بعلمه، مما يقع في هذه المظان كما حددناها؟

ثم ألا يكون بوسعنا أن نقول بعد كل ما قدمنا:

إن صرف "المتشابه" عن ظاهره الموهم حتم لا تحلة فيه ولا ترخص، وهذا تأويله؟!

وإن الوقوف عند هذا المدى، مع التسليم بأن لله "مرادا" منه لا نعلمه، هو ما ينبغي أن يفهم من معنى التفويض وعدم التأويل؟

الشائع المستمر: أن السلف منهجهم التفويض، وأن الخلف منهجهم التأويل.. وقد خُرِّجَت آية آل عمران بما يشهد للمنهجين على سواء..

لكنا نقول:

السلف يؤولون المتشابه كما يؤوله الخلف!

أجل! بيد أن السلف يؤولونه مرة واحدة، والخلف يؤولونه مرتين!

إن الجميع -سلفا وخلفا- متفقون على وجوب صرف "المتشابه" عن ظاهره. وهذا تأويل حقيقي، لا ينبغي أن نتوقف فيه. تأويل يرد المتشابه إلى "المحكم"، وينظر إليه من خلاله.

وحين قالت أم سلمة - رضي الله عنها-: "الكيف مجهول" فقد قامت بهذا التأويل، تصرف به الآية عن الظاهر.

هذا القدر من التأويل يتفق عليه سلف الأمة وخلفها!

ثم يتوقف السلف عند هذا الحد، مفوضين علم "المراد" إلى الله سبحانه.

أما الخلف فيتقدمون، ليخوضوا في تأويل الآية مرة ثانية بحثا عن المراد.

ونحن على ضوء من هذا كله نقول:

إن منهج السلف يقترب من آية آل عمران نصا وفحوى، بقدر ما يحتاج مذهب الخلف إلى فتحها أمامه عن طريق الصناعة، وما تتيحه - نحويا- من احتمالات.

فالرسوخ في العلم لا يكون في تأويل يبدو من يدخل فيه وكأنه يطلب المحال، أو يجري -فيما لا يقبل فيه إلا اليقين- وراء الظنون، أو يقيس الغائب على الشاهد.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [سورة آل عمران: ٨].

(ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب)

حلوان في

ربيع الثاني ١٤٢٥هـ

يونيو ٢٠٠٤م

د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي

(كلية اللغة العربية — القاهرة)

جامعة الأزهر

الفهرس